كراسات استراتيجية

255

الهوية المركبة أم المصلحة؟
محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول فى الشرق الأوسط

د. إيمان رجب

العدد -255 المجلد الرابع والعشرون - أغسطس 2015

هذه الكراسة

تشير قراءة خريطة الفاعلين من غير الدول في إقليم الشرق الأوسط، إلى أن الفاعلين الجدد من غير الدول يعد هو الأكثر انتشارا، ويأخذ أنماطا متعددة. وتجادل هذه الدراسة بأن النمط الأكثر تأثيرا في تفاعلات المنطقة في الفترة التالية على الثورات العربية هو الفاعلون من غير الدول المستندون لهوية العابرين للحدود **Transnational Identity based Non-State Actors (INSAs)**، وينتمي لهذا النمط جماعة الإخوان المسلمين المصرية التي تعد فاعلا متعدي الحدود من حيث تفاعلاتها الخارجية، وامتلاكها فروعا في عدة دول، وهي تمارس تأثيرا نوعيا في تفاعلات المنطقة وفي مستقبل الدول فيها،لاسيما بعدما تحولت من كونها جماعة تحكم مصر طوال الفترة يونيو 2012 – يونيو 2013، إلى جماعة إرهابية، وكذلك تنظيم داعش بعد إعلانه قيام دولة خاصة به في 10 يونيو 2014، والذي دفع عددا من الأكاديميين والسياسيين للحديث عما سيترتب على ذلك من مراجعات لشكل الدولة في الشرق الأوسط كما حددتها اتفاقية سايكس بيكو.

إلى جانب ذلك، تعد حالتا حزب الله وحركة حماس، من الحالات الأكثر تأثيرا في إقليم الشرق الأوسط، حيث تشير قواعد البيانات المعنية بالفاعلين من غير الدول في الشرق الأوسط، إلى محورية تأثير هاتين الحالتين. فعلى سبيل المثال، تشير قاعدة بيانات الجماعات من غير الدول المسلحة، الخاصة بالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية **IISS**، إلى أن حزب الله وحركة حماس، يعدان ضمن 12 جماعة مسلحة هي الأكثر تأثيرا في صراعات الشرق الأوسط. كما يشير معهد هيديلبيرج الدولي لتحليل الصراعات، إلى أن سلوك هاتين الحالتين، يؤثر على خريطة الصراعات في إقليم الشرق الأوسط.

إلى جانب ذلك، تجادل هذه الدراسة، بأن الإشكالية الرئيسية في دراسة الفاعلين من غير الدول المتعدين للحدود بصفة عامة في مجال العلاقات الدولية، خاصة في حالة **INSAs** في الشرق الأوسط، ترتبط بمحددات سلوكهم، وهل تلعب الهوية المركبة الخاصة بهم، والتي تعد أساسا لنشأتهم ولتمايزهم عن غيرهم من الفاعلين دورا رئيسيا في تحديد علاقتهم بالدولة التي ينتمون إليها بحكم النشأة، وفي تحديد سياساتهم الخارجية، وتحالفاتهم مع الدول الأخرى الموجودة في الإقليم، أم أن المصلحة الإستراتيجية للفاعل هي ما يحدد سلوكه. ويرجع ذلك، إلى كون الفاعل **INSA**، فاعلا له مصالح خاصة بالحفاظ على بقائه، وذلك رغم أن هويته تعد مرتكز لبقائه، ووجوده بالنظر لكونه **INSA**.

وتظل دراسة محددات سلوك هذا النوع من الفاعلين في إقليم الشرق الأوسط مهمة، للدوائر الأكاديمية والسياسية على حد سواء، حيث إن تزايد تأثير الفاعلين **INSAs** في التفاعلات الداخلية، والإقليمية، يثير تساؤلات خاصة بكيف يمكن للدولة، التي تظل الفاعل الرئيسي، التأثير في سلوكهم؟ خاصة من قبل الدول التي تتأثر بسياساتهم. ويمكن القول، أن هذه المسألة في الأدبيات، تعد محط جدل، على نحو يمكن معه التمييز بين اتجاهين، يتمثل الاتجاه الأول في إعلاء أهمية الدمج الديمقراطي لهذا النوع من الفاعلين في الداخل على نحو يعزز من كونه فاعلا مهجنا **Hybrid Actor**، وذلك بافتراض أن هذا الدمج يحدث نوعاً من الاعتدال فى توجهاته فتصبح أقل راديكالية. وأن أي دولة تريد أن تؤثر في سلوكهم يمكنها أن تفعل ذلك من خلال استهداف الحكومة الممثل فيها الفاعل بسياسات عقابية، وتكمن مشكلة هذا المدخل في أنه يؤدي إلى إضعاف الدولة في المدى المتوسط.

كراسات استراتيجية

255

الهوية المركبة أم المصلحة؟
محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول فى الشرق الأوسط

د. إيمان رجب

العدد 255
المجلد الرابع والعشرون - أغسطس 2015

رئيس مجلس الإدارة
أحمد السيد النجار

مدير المركز
ضياء رشوان

المحرر
د. محمد فايز فرحات

مستشارو التحرير
الأستاذ/ السيد يسين
لواء/ أحمد عبد الحليم
د. أحمد يوسف أحمد
الأستاذ/ جميل مطر
د. حازم الببلاوى
د. عبد المنعم سعيد
د. على الدين هلال
د. محمد السيد سليم

المستشار الفنى
السيد عزمى

الإخراج الفنى
مصطفى علوان

«كراسات إستراتيجية» سلسلة شهرية تهدف إلى تقديم قراءة تحليلية متعمقة للقضايا والتحديات الإستراتيجية التى تواجه مصر، والعالم العربى، والشرق الأوسط، ومحاولة طرح رؤى وسياسات بديلة للتعامل معها. وتتوجه السلسلة إلى صانعي القرار والنخبة ذات الاهتمام والجمهور العام.

يخضع النشر في «كراسات إستراتيجية» للتحكيم العلمي، وتعبر الآراء التي تتضمنها عن وجهة نظر المؤلف، ولا تعبر عن رأى مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

e-mail: kurasat@ahram.org.eg
Tel. (202) 25786037 / Fax. (202) 27703229

مقدمـة *

مؤلف هذا العدد د. إيمان رجب، الخبير فى الأمن الإقليمي، ورئيس تحرير دورية "بدائل"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

مقدمة: تزايد تأثير الفاعلين من غير الدول المستندين لهوية المتعدين للحدود

كشفت الثورات العربية التي شهدتها عدة دول في إقليم الشرق الأوسط منذ نهاية ديسمبر 2010، عن أن التفاعلات الخاصة بالإقليم لم تعد الدولة هى الفاعل الوحيد فيها، القادر على توجيهها وتحديد مساره، كما أنها لم تعد المتحكم في مستقبل الدول فيها، ففي حالة الثورات التي تحولت إلى صراعات مسلحة كما في حالتي سوريا وليبيا، بات من الواضح أن الفاعلين الجدد من غير الدول الأطراف في هذا الصراع هم من يتحكمون في شدته، وفي أحسن الأحوال الأكثر قدرة على إطالته، دون أن يعني ذلك قدرتهم على تسويته.

* – يستند هذا الجزء من الدراسة على مشروع بحثي عكفت عليه الباحثة طوال الفترة من أبريل 2011 وحتى أكتوبر 2014، والذي مثل أطروحة الدكتوراه الخاصة بها، والمقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. وقد أشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد، والأستاذة الدكتورة نيفين مسعد، وتألفت لجنة المناقشة من عضويتهما، إلى جانب الأستاذ الدكتور علي الدين هلال، والأستاذ الدكتور بهجت قرني. للمزيد انظر: إيمان رجب، « تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية.. دراسة حالة حزب الله وحركة حماس»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة، 2014.

وترغب الباحثة بهذه المناسبة في تسجيل الفضل في اكتمال هذا المشروع البحثي الذي تستند إليه هذه الدراسة، والذي عده الأستاذ الدكتور بهجت قرني «علامة على الطريق»، إلى كل من الأستاذ الأب الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد بما قدمه من نصائح أضاءت الدرب وهذبت التحليل، وكذلك الأستاذة الدكتورة نيفين مسعد لكل ما قدمته من دعم منذ المناقشات الأولى للمقترح الأولي لهذا المشروع، وأيضا الأستاذ المعلم وأستاذى العزيز علي الدين هلال، لما قدمه من نصح ثمين أثناء المناقشات المطولة الخاصة بالإطار النظري للمشروع في المراحل الأولى للعمل عليه، والتي كانت بالغة الأهمية في ضبطه وفي توجيه التفكير وتهذيب التحليل.
كما تتوجه الباحثة بالشكر للسيد قاسم قصير الصحفي في جريدة السفير، وللأستاذة رحاب مكحل وللأستاذ أحمد كامل البحيري، على تعاونهم مع الباحثة في ترتيب اللقاءات التي أجرتها الباحثة.

والواقع أن تزايد هذا التأثير سابق على بدء الثورات العربية، ولكنه أخذ أنماطا مختلفا عن تلك التي تشكلت في الفترة التالية على الثورات، حيث جادل الدكتور بهجت قرني في كتابه "الشرق الأوسط المتغير"، بأن تنامي دور الفاعلين من غير الدول، وتحديدا حماس وحزب الله، حتى باتوا على درجة أهمية الدولة ذاتها، هو مظهر للتغير الذي طرأ على المنطقة العربية. واعتبر أن هذا يؤكد عكس ما هو سائد في الأدبيات الخاصة بالمنطقة، التي تؤكد سيطرة قناعة ما بعدم تغير طبيعة الفاعلين فيها[1].

كما جادل فريق آخر من المهتمين بالمنطقة، بأن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو عقد الفاعلين من غير الدول، واعتبر أن ما جرى في المنطقة خاصة خلال ذلك العقد، هو تحول القوة من الدولة العربية إلى الفاعلين من غير الدول، مثل حزب الله وحماس وتنظيم القاعدة والتنظيمات المحلية الموالية له والتيار الصدري في العراق[2]. ويمكن القول إن فكرة تحول القوة من الدولة إلى الفاعلين من غير الدول فيها قدر من المبالغة، وتستدعي تحليل تأثير الفاعلين من غير الدول ومقارنته بتأثير الدولة من حيث الوزن weight والنطاق domain، ورغم ذلك، فإن أهمية هذا الرأي تكمن في إدراكه تزايد تأثير الفاعلين من غير الدول في المنطقة.

ورغم وجود هذه الاتجاهات، إلا أنه لوحظ وجود فجوة بين التأثير الفعلي للفاعلين الجدد من غير الدول في الإقليم، وبين الاهتمام بهم في الأدبيات التي تهتم بتحليل تفاعلات الشرق الأوسط. حيث ظلت الدولة لفترة طويلة من الزمن، هي الوحدة الرئيسية في تحليل العلاقات الدولية، وربما يرجع ذلك إلى سهولة تحديدها ككيان، وإلى سيطرة المدرسة الواقعية لفترة طويلة على تفسير العلاقات الدولية وتحليلها، وتمتعها بشعبية كبيرة بين دارسي العلاقات الدولية، والمتخصصين في هذا المجال،لاسيما أولئك الذين عملوا في مناصب استشارية لصناع القرار، حيث تتعامل هذه المدرسة مع الدولة باعتبارها الوحدة الرئيسية والوحيدة في تحليل العلاقات الدولية.

ويلاحظ كذلك، محدودية الاهتمام بدراسة تأثير الأنواع المختلفة من الفاعلين الجدد من غير الدول وتحليلهم على المستوى الإقليمي، في مقابل الاهتمام بدراسة تأثيرهم على مستوى النظام الدولي، ومن ذلك الدراسات الخاصة بتأثير الجماعات الإرهابية على الأمن العالمي. كما أن ما توافر من دراسات حللت تأثير الفاعلين من غير الدول في إقليم الشرق الأوسط، اهتم بنمط محدد من هؤلاء الفاعلين. فعلى سبيل المثال، سيطرت لفترة طويلة في المنطقة العربية دراسة المنظمات الدولية الحكومية، ودورها في قضية الصراع العربي –الإسرائيلي، باعتبارها القضية الرئيسية في المنطقة، وما يرتبط بها من قضايا فرعية[3]، كما كان هناك اهتمام بدراسة الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط، وكان الاهتمام منحصراً في كيفية تأثيرها على الاستقرار السياسي. إلى جانب ذلك، كان هناك اهتمام كبير بدراسة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها فاعلاً

1– Julie C. Herick , "Non–State Actors: A Comparative Analysis of change and Development within Hamas and Hezbollah", in : Bahgat Korany (ed.), **The Changing Middle East : A New Look at Regional Dynamics ,** (Cairo: American University in Cairo Press, 2010), pp. 167–172.

2– See: Gregory Gause , « Outside the law: Arab states and competitors to their authority », **The Nation,** December 17. 2009.

3– انظر على سبيل المثال: عبدالمنعم المشاط، "وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة، 1975 . محمد عبدالله رضا علي عرفات، "منظمة الوحدة الأفريقية والصراع العربي–الإسرائيلي 1963 – 1973"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة، 1982 . هشام فهمي خليل ، "أثر تطور النظام الدولي على دور الأمم المتحدة في الصراع العربي–الإسرائيلي في الفترة 1974 – 1979"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة،1992 .

من غير الدول، وكيف تؤثر على مسار الصراع العربي–الإسرائيلي[4]. وذلك في الوقت الذي أصبحت فيه خريطة الفاعلين من غير الدول في المنطقة تتسم بالتعقيد، نتيجة تنوع أنماط الفاعلين النشطين فيها. حيث ضمت الخريطة إلى جانب الفاعلين من غير الدول التقليديين مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، نمطا جديدا من الفاعلين من غير الدول، نشأ في دول لم تكتمل نشأتها بعد، مثل حركة حماس في الأراضي الفلسطينية، أو في دول أصبحت تعاني درجة من درجات الضعف، مثل حزب الله في لبنان، أو في دول تعرضت لانهيار تام بسبب الغزو، كما هو الوضع بالنسبة لجيش المهدي في العراق، وتنظيم داعش في العراق، أو ضربها الضعف حتى وصلت إلي مرحلة الانهيار، كما هو في حالة المحاكم الإسلامية في الصومال[5].

وعادة ما يقوم نمط الفاعلين الجدد من غير الدول، ببعض المهام الخاصة بالدولة، مثل توفير السلامة العامة Public Safety ، والنظام Order، والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم. ويتمتع هذا النمط بعدد من السمات التي تتفاوت درجة توافرها من فاعل لآخر، وتتمثل في الاستقلال التام، أو بدرجة كبيرة، عن تمويل الحكومة المركزية التي يعمل علي أرضها، وامتلاك موارد خاصة به تضمن له ممارسة تأثير ما في المخرجات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر، أو في البيئة الدولية، ويتمتع بمستوى معين من الشرعية، وله سياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدولة التي ينتمي إليها[6].

وبالنظر إلى خريطة الفاعلين من غير الدول في إقليم الشرق الأوسط، يعد جيل الفاعلين الجدد من غير الدول هو الأكثر انتشارا، ويأخذ أنماطا متعددة. وتجادل هذه الدراسة بأن النمط الأكثر تأثيرا في تفاعلات المنطقة في الفترة التالية على الثورات العربية هو الفاعلون من غير الدول المستندون لهوية العابرين للحدود Transnational Identity based Non–State Actors[7] (INSA s)، وينتمي لهذا النمط جماعة الإخوان المسلمين المصرية التي تعد فاعلا متعدي الحدود من حيث تفاعلاتها الخارجية، وامتلاكها فروعا في عدة دول، وهي تمارس تأثيرا نوعيا في تفاعلات المنطقة وفي مستقبل الدول فيها،لاسيما بعدما تحولت من كونها جماعة تحكم مصر طوال الفترة يونيو 2012 – يونيو 2013، إلى جماعة إرهابية[8]، وكذلك

4– انظر على سبيل المثال، السيد عوض محمد عثمان، "دور منظمة التحرير الفلسطينية في تنمية الشعب الفلسطيني"، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة، 1993 . محمد خالد الأزعر، "المجموعة الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة لموقف المجموعة الأوروبية من القضية الفلسطينية 1964 – 1980"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية–القاهرة، 1985 .ناصر سعيد خميس حمودة، "منظمة التحرير الفلسطينية 1964 – 1973"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية–القاهرة، 1999 . أحمد باسم أحمد بارود، "منظمة التحرير الفلسطينية والدول الأفريقية جنوب الصحراء 1964 –1986"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية–القاهرة،2005 .

5– يختلف جيل الفاعلين من غير الدول التقليديين عن جيل الفاعلين من غير الدول الجدد، من حيث طبيعة العلاقة مع الدولة وطبيعة الدور الذي يلعبه في العلاقات الدولية. فمن ناحية، ارتبطت نشأة الفاعلين التقليديين بالدولة القومية، حتى إنهم في بعض الحالات تحولوا إلى أذرع لتنفيذ السياسات الخارجية لدولهم، كما أنه تاريخيا اتضح أن استمرار وجودهم مرتبط باستمرار وجود الدولة واستمرار قدرتها على الحفاظ على تماسكها وقوتها، وعلى فرض القوانين. لمزيد من التفاصيل حول التمييز بين هذين الجيلين من الفاعلين، انظر: إيمان أحمد رجب، »اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية«، **السياسة الدولية**، العدد 187، يناير 2012 .

6– إيمان أحمد رجب، "التداخل: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، **السياسة الدولية**، عدد 185، يوليو 2011 .

7– في مناقشة لوك سيندجون لهذا النوع من الفاعلين، أطلق عليه اسم الفاعلين ذوي الهويات Identitary Actors ، ولكن تفضل الباحثة استخدام مفهوم الفاعلين من غير الدول المستندين لهوية، انظر:

Luc Sindjoun, "Transformation of International Relations: Between Change and Continuity : An Introduction", **International Political Science Review**, Vol. 22, No. 3, July 2001, p. 225.

8– صدر عن مجلس الوزراء المصري، قرار بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين في مصر، على أنها جماعة إرهابية في 25 ديسمبر 2013 .

تنظيم داعش بعد إعلانه قيام دولة خاصة به في 10 يونيو 2014، والذي دفع عددا من الأكاديميين والسياسيين للحديث عما سيترتب على ذلك من مراجعات لشكل الدولة في الشرق الأوسط كما حددتها اتفاقية سايكس بيكو[9].

إلى جانب ذلك، تعد حالتا حزب الله وحركة حماس، من الحالات الأكثر تأثيرا في إقليم الشرق الأوسط، حيث تشير قواعد البيانات المعنية بالفاعلين من غير الدول في الشرق الأوسط، إلى محورية تأثير هاتين الحالتين. فعلى سبيل المثال، تشير قاعدة بيانات الجماعات من غير الدول المسلحةACD ، الخاصة بالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS[10]، إلى أن حزب الله وحركة حماس، يعدان ضمن 12 جماعة مسلحة هي الأكثر تأثيرا في صراعات الشرق الأوسط. كما يشير معهد هيديلبيرج الدولي لتحليل الصراعات، إلى أن سلوك هاتين الحالتين، يؤثر على خريطة الصراعات في إقليم الشرق الأوسط[11].

ويمكن الاستدلال على كون الفاعلين من غير الدول المستندين لهوية العابرين للحدود[12]، هم الأكثر تأثيرا في تفاعلات الإقليم بمؤشرين[13]، يتمثل المؤشر الأول في إنهاء هذا النوع من الفاعلين من غير الدول احتكار الحكومات المركزية السيطرة على إقليم الدولة وعلى موارده، وإنهائه احتكارها استخدام العنف، فعلى سبيل المثال أصبح حزب الله يمتلك من المقدرات المادية والمعنوية ما يجعله يمثل كيانا موازيا للدولة اللبنانية، حيث يتمتع بنفوذ قوي في جزء من إقليم الدولة اللبنانية، ويمتلك شبكة من الموارد الاقتصادية المستقلة عن موارد الدولة، كما أنه يمتلك السلاح، فضلا عن امتلاكه سياسة خارجية مستقلة عن سياسة الدولة اللبنانية تجاه العديد من القضايا، ويتمتع بشرعية ما في سياساته وسلوكه.

كما لعبت حركة حماس دورا مهما في "أسلمة" الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل، على نحو أضفى عليه أبعادا دينية ، بعد أن كان صراعا بين إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية منذ نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين.

كما تزايدت أهمية كل من حزب الله وحركة حماس في عمليات إعادة البناء في فترات ما بعد الصراعات المسلحة، وتحول كل منهما إلى شريك جيد للأمم المتحدة من أجل إعادة بناء المناطق التي تخضع لسيطرته، فأصبحا شريكين مهمين في بناء السلام، مما منحهما قدرًا من الشرعية الدولية. وهذا التحول طرح تحديا أمام الأدبيات والدراسات الغربية التي تعاملت مع حركة حماس، وحزب الله كذلك، على أنهما مفجران للصراعات، وعائقا دون حلحلة الصراع مع إسرائيل، حيث استدعى هذا التحول في دورهما إعادة النظر في طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا النمط من الفاعلين في عمليات إعادة البناء في فترة ما بعد الصراع.

9– See for example: Itamar Rabinovich, "The End of Sykes–Picot? Reflections on the Prospects of the Arab State System", **Middle East Memo** , Memo no. 32,Brookings Institute, , Feb 2014.

10– International Institute for Strategic Studies IISS, « Weapons of Non–State Armed Groups », **Armed Conflict Database,** accessed : March 25, 2013.

11– انظر على سبيل المثال:

Heidelberg Institute for International Conflict Research, **Conflict Barometer, Report of 2013**, p. 101; **Conflict Barometer, Report of 2012**, p. 101, **Conflict Barometer**, **Report of 2011**, p. 92**; Conflict Barometer**, **Report of 2010**, p. 75, **Conflict** Barometer, **Report of 2009** , p. 72.

12– سنستخدم الاختصار الإنجليزي للفاعلين من غير الدول المستندين لهوية (Identity Based NSAs (INSAs في الدراسة، وذلك لطول المسمى العربي، وسيشير INSAs إلى صيغة الجمع، وINSA إلى صيغة المفرد.

13– لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤشرات، انظر: إيمان رجب، « تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية :دراسة حالتي حزب الله وحركة حماس »، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 102–153.

ويتمثل المؤشر الثاني في تأثير هذا النوع من الفاعلين على الأمن والاستقرار في إقليم الشرق الأوسط، حيث شهد الإقليم خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على سبيل المثال، حربين كان الطرف الثاني فيهما حالتين تنتميان لهذا النوع من الفاعلين، وهما حرب يوليو 2006 بين حزب الله وإسرائيل التي تضررت منها الدولة اللبنانية رغم أنها لم تخطط لها، وحرب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ديسمبر 2008 التي كان الطرف الثاني فيها حركات المقاومة الفلسطينية وأهمها حركتا حماس والجهاد الإسلامي. وقد أكدت هذه الحروب، خاصة حرب 2006، أن قرارات شن الحرب لم تعد حكرا على الدولة أو الحكومات الشرعية كما السابق[14]. كما أكدت تغير طبيعة الحرب من كونها حربًا بين دول إلى حرب غير متماثلة Asymmetric War ، أحد أطرافها فاعل من غير الدولة[15].

وتهتم هذه الدراسة، بنوع محدد من الجيل الجديد من الفاعلين من غير الدول، وهم الفاعلون من غير الدول المستندون لهوية والمتعدون للحدودTransnational INSAs ، وتعرفهم على أنهم كيانات تمتلك هيكلا تنظيميا يمتاز بالديمومة والاستمرار، وتستند في نشأتها ووجودها وبقائها لهوية "مركبة" تميزهم عن غيرهم من الفاعلين.

وتتبنى هذه الدراسة تعريف "مركب" للهوية، على أنها "فهم محدد للدور وللتوقعات الخاصة بالذات وبالآخر"، وهي تتألف من مجموعة من المكونات، التي تجعل الفاعل متمايزا عن غيره من الفاعلين، وهي تضم مكونات مادية خاصة بالموارد التي يمتلكها الفاعل، مثل القيادة والسلاح وشبكات الخدمات والنطاق الجغرافي الذي يمارس فيه نفوذه، ومكونات غير مادية خاصة بالمعتقدات المشتركة التي تجعل المنتمين للتنظيم الخاص بهذا الفاعل يتصرفون ككيان جماعي، مثل الانتماء لدين معين أو مذهب معين أو أيديولوجية معينة. هذه المكونات هي التي تحدد فهم الفاعل لدوره ولأدوار الآخرين تجاه القضايا المختلفة التي يهتم بها. وما يجعله متعديا للحدود كفاعل هو تطويره سياسة خارجية مستقلة عن السياسة الخارجية الخاصة بالدولة التي ينتمي إليها، تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

إلى جانب ذلك، تجادل هذه الدراسة، بأن الإشكالية الرئيسية في دراسة الفاعلين من غير الدول المتعدين للحدود بصفة عامة في مجال العلاقات الدولية، خاصة في حالة INSAs في الشرق الأوسط، ترتبط بمحددات سلوكهم، وهل تلعب الهوية المركبة الخاصة بهم، والتي تعد أساسا لنشأتهم ولتمايزهم عن غيرهم من الفاعلين دورا رئيسيا في تحديد علاقتهم بالدولة التي ينتمون إليها بحكم النشأة، وفي تحديد سياساتهم الخارجية، وتحالفاتهم مع الدول الأخرى الموجودة في الإقليم، أم أن المصلحة الإستراتيجية للفاعل هي ما يحدد سلوكه. ويرجع ذلك، إلى كون الفاعل INSA، فاعلا له مصالح خاصة بالحفاظ على بقائه survival، وذلك رغم أن هويته تعد مرتكز لبقائه، ووجوده بالنظر لكونه INSA.

14– مراجعة تاريخ الحروب في المنطقة العربية، تكشف عن احتكار الدولة لقرار الحرب ضد أي دولة أخرى، ومن ذلك حرب 1948 وحرب 1956 وحرب 1967 وحرب 1973، والحرب العراقية –الإيرانية، وحرب تحرير الكويت ، وحرب احتلال العراق 2003.

15– المقصود بالحرب غير المتكافئة ، الحرب التي يكون أحد طرفيها أضعف من الطرف الآخر من الناحية التنظيمية ومن ناحية القوة المادية، ويقوم فيها الطرف الضعيف بدراسة دقيقة لنقاط الضعف في خصمه التي يمكن أن تلحق به خسارة كبيرة وتزيد من ضعفه إذا ما استهدفها، وفي الوقت ذاته يعمل هذا الطرف على تعظيم قوته الذاتية عن طريق إعادة تنظيم صفوفه أو تجنيد المزيد من العناصر فيها أو توسيع نشاطه ليشمل مناطق أخرى. وعادة ما تقع هذه الحرب بين الدولة والجماعات المسلحة، ولا يوجد ميدان محدد لها، وتتطلب أسلحة ذكية ودقيقة في إصابة الهدف، ومن أدواتها الإرهاب العقائدي والعلماني، للمزيد انظر:
Anthony H.Cordesman and Nawaf Obaid, **National Security in Saudi Arabia**: **Threats, Responses and Challenges**,(London: Praeger Security International,2005), p. p. 16–17.

وترجع أهمية هذه الإشكالية إلى أن الجدل الدائر حالياً في العديد من الدوائر السياسية والأكاديمية يدور حول المتغيرات التي تؤثر على السياسات الداخلية والخارجية لهذا النوع من الفاعلين. فهناك اتجاه يرى أن امتلاك الفاعل السلاح يؤثر بصورة ما على سلوكه، ويجعله أكثر لجوءا للعنف، بينما يرى اتجاه آخر أن امتلاكه هوية ما، سواء كانت دينية أو طائفية، يكون له تأثير واضح على سياساته، ويجعله أقل براجماتية في إدارة علاقته مع الأعداء ولكن الخبرات العملية في المنطقة العربية تكشف عن أن عوامل التأثير على سياسات الفاعل، متداخلة، ولايمكن الفصل بينها بصورة قاطعة.

ومن ناحية أخرى، هناك أهمية سياسية لهذه الإشكالية، تتعلق بكيف يمكن للدول، التي تظل فاعلا مهما، أن تؤثر في سلوك هذا النوع من الفاعلين وسياساتهم، تجاه قضايا محددة؟ سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أو على الأقل كيف يمكن لها أن تتجنب اتباعهم سياسات تضر بمصالحها الإستراتيجية، وبأمنها الوطني؟

وفي هذا الإطار، تحلل هذه الدراسة الجدل السائد في أدبيات العلاقات الدولية حول محددات سلوك الجيل الجديد من الفاعلين من غير الدول، خاصة متغيري الهوية والمصلحة، وذلك بالتركيز على الفاعلين Transnational INSAs، باعتباره النمط الأكثر تأثيرا في تفاعلات إقليم الشرق الأوسط، كما تستخدم هذه الدراسة إطارا تحليليا يتألف من مقولات arguments تجمع بين التحليل البنائي[16] والتحليل الواقعي، طورته الباحثة بهدف تحليل تأثير الهوية والمصلحة على سلوك هذا النوع من الفاعلين، وذلك من خلال تحليل السياسة الخارجية لحزب الله تجاه قضية الصراع مع إسرائيل.

وهناك إدراك، لصعوبة تعميم ما يتم التوصل إليه من نتائج خاصة بحزب الله، على صور أخرى من الفاعلين INSAs المؤثرين في المنطقة العربية، وفي إقليم الشرق الأوسط بصفة عامة، مثل جماعة الإخوان في مصر، إلا أن هذه النتائج قد توفر إطارا "استرشاديا" يسمح بتحليل تأثير الهوية على سلوك INSAs، وكيفية التعامل معهم، كما سيتضح في الخاتمة التحليلية للدراسة.

واستنادا لهذه الخلفية، تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، يناقش الجزء الأول حجم الاهتمام بدراسة الفاعلين الجدد من غير الدول بصفة عامة، مع الاهتمام بصورة خاصة بالفاعلين المستندين لهوية الذين تهتم بهم هذه الدراسة، ويحلل الجزء الثاني الجدل السائد حول محددات سلوك الفاعلين INSAs، وأهمية متغيري الهوية والمصلحة في هذا الجدل. في حين يحلل الجزء الثالث تأثير متغيري الهوية والمصلحة على سلوك حزب الله تجاه قضية الصراع مع إسرائيل منذ حرب يوليو 2006 وحتى أكتوبر 2014. وقد قامت الباحثة بعمل ميداني في لبنان، بهدف مقابلة عدد من القيادات اللبنانية.

16– أكدت النظرية البنائية أهمية الهوية والأفكار والقيم والقواعد في تفسير سلوك الفاعلين الدوليين. ويعتبر أليكسندر ونت من أهم العلماء الذين أسهموا في تطوير البعد الخاص بالهوية في هذه النظرية، في حين طور نيكولاس أونوف البعد الخاص بالقواعد القانونية، وفريدريك كراتوكويك البعد الخاص بالقيم والقواعد في العلاقات الدولية. للمزيد انظر:

Alexander Wendt," Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power", **International Organization**, Vol. 46, No. 2 ,Spring, 1992; Maja Zehfuss , **Constructivism in International Relations**: **The Politics of Reality,** (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), pp. 1–37.

أولا: "محدودية" الاهتمام بدراسة جيل الفاعلين الجدد من غير الدول في الشرق الأوسط

لاتزال الدراسات المهتمة بتحليل التفاعلات في إقليم الشرق الأوسط تركز في تحليلها على الدولة، باعتبارها الفاعل الرئيسي المحدد لمسار هذه التفاعلات. ورغم أن هذا الاهتمام يعكس تأثيرات الواقعية التي تحولت إلى مكون أصيل default في أي دراسة للعلاقات الدولية، والتي تتعامل مع الدولة على أنها الفاعل الرئيسي المؤثر في العلاقات الدولية، إلا أن هذه الدراسات تغفل تأثير الفاعلين الجدد من غير الدول، خاصة في حالات الاستقرار في الإقليم، وذلك رغم أنه أصبح من الصعب تجاهلهم عمليا من قبل صناع القرار وبالتالي من قبل الأكاديميين المهتمين بتفاعلات المنطقة.

ويلاحظ أنه منذ سبعينيات القرن العشرين، بدأ الاهتمام تدريجيا ينصرف إلى دراسة وحدات أخرى غير الدولة، وتبلور أدب نظري يهتم بالتفاعلات العابرة للحدود التي يشارك فيها فاعلون من غير الدول(Non-State Actors (NSAs[17]. ومن أشهر هذه الأدبيات كتاب روبرت كوهين وجوزيف ناي[18]، حيث ناقشا فيه دور الأنواع المختلفة من الفاعلين في التأثير على العلاقات الدولية، ونمط علاقات تلك الأنواع بالدولة القومية، وذلك بالتركيز على التفاعلات العابرة للحدود. فعلى سبيل المثال خصص الكتاب فصلاً للمنظمات الدولية غير الحكومية، وناقش نماذج علاقاتها بالدولة، كما حلل في فصل آخر تأثير التنظيمات الثورية في العلاقات الدولية، باعتبارها فاعلاً من غير الدولة لا يمكن إغفال تأثيره. وازدهرت منذ ذلك الحين، دراسة الفاعلين من غير الدول كفاعلين مؤثرين في العلاقات الدولية[19].

كما يلاحظ على الأدبيات التي اهتمت بدراسة الفاعلين من غير الدول سيطرة الاهتمام بدراسة الفاعلين من غير الدول وتعريفهم من خلال تحديد علاقتهم بالدولة ومدى استقلالهم عنها، مع محدودية الاهتمام بمحددات تأثيرهم في العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال قدم جيفري أندرهيل وأندرياس بيلر وريتشارد هيجوت تعريفا للفاعلين من غير الدول على أنهم كيانات "ليس لها إقليم تملكه، وتعمل في إقليم دولتين أو أكثر، ولهم أتباع ومؤيدون، وليس لهم جهاز دبلوماسي إلا في حالات محدودة، وعادة ما يكون أساسهم عقيدياً أو اقتصاديا أو سياسيا". ورأوا أنه حتى يصبح الفاعل مؤثرا في النظام فهو بحاجة لموارد معينة ولتطوير سياسة خارجية خاصة به، ولامتلاك القدرة على التأثير[20].

ورغم تزايد تأثير الفاعلين من غير الدول، من الناحية العملية، كما سبقت الإشارة في المقدمة، إلا أن الاهتمام بتحليل أنماط تأثيرهم من قبل الأكاديميين لايزال محدودا. فمنذ نهاية الحرب الباردة، نشرت عدة دراسات تحاول تطوير أطر تحليلية تساعد في تحليل سلوك الفاعلين من غير الدول، ومنها على سبيل المثال دراسة دافني جوزلين ووليام والاس، ودراسة آلان برديان ومارينا كاباريني، ودراسة أندرهيل وبيلر وهيجوت[21].

17- ستستخدم الباحثة الاختصار الإنجليزي للفاعلين من غير الدول (Non-State Actors (NSAs في الدراسة ، وذلك لطول المسمى العربي. ويشير NSAs إلى الفاعلين من غير الدول، وNSA إلى الفاعل من غير الدولة.

18- See: Robert O. Keohane and Joseph S. Nye , Jr.(eds.), **Transnational Relations and World Politics**, (Cambridge: Harvard University Press, 1972).

19- هناك تصنيفات عدة للفاعلين من غير الدول، منها تصنيفهم استناداً لنطاق النشاط، حيث هناك الفاعلون من غير الدول المحليون، الذين يقتصر نشاطهم على حدود الدولة التي ينتمون إليها، مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، والفاعلون من غير الدول الدوليون، أو العابرون للحدود، أي الذين يتعدى نشاطهم حدود الدولة التي ينتمون إليها.

20- Geoffery R.D. Underhill, Andreas Bieler , and Richard A.Higgott (eds.), **Non-state actors and Authority in the Global System**, (London: Routledge, 2000),pp.148-151.

21- Daphné Josselin and William Wallace, « Non -State Actors in World Politics: A Framework», in: Daphné Jos-

وعلى مستوى الدراسات العربية، انتهى المسح الذي قامت به الباحثة لما نشر في مجلة السياسة الدولية على سبيل المثال، وهي من المجلات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط التي تهتم بتحليل السياسات الدولية والإقليمية، خلال الفترة 1998 – 2012، إلا أنه نشر فيها ثلاثون دراسة تحلل تأثير أنواع مختلفة من الفاعلين من غير الدول في التفاعلات الإقليمية والدولية[22].

ويظل حجم الاهتمام الأكاديمي بتحليل سلوك الفاعلين الجدد من غير الدول لايعكس حجم التأثير الذي يمارسونه في إقليم الشرق الأوسط، حيث شهدت الفترة التالية على الثورات العربية تزايد تأثيرهم في تفاعلات الإقليم. فمن ناحية، إذا كانت الثورات العربية، التي شهدتها المنطقة منذ نهاية ديسمبر 2010، كشفت عن نقاط مختلفة لضعف الدولة في المنطقة، فإنها كشفت أيضا عن امتلاك الفاعلين من غير الدول، لاسيما الجدد، قدرات تفوق قدرات الدول، وتمكنهم من التأثير على مستقبل هذه الدول، وعلى مستقبل النظم الجديدة، التي تسعى النخب الجديدة لإنشائها، وهذا ما تشير إليه خبرة جماعة الإخوان المسلمين في مصر خلال فترة حكمهم)يونيو –2012 يونيو 2013)، والجماعات المسلحة في ليبيا، وحزب الله في الصراع في سوريا، والذي نجح إلى جانب عوامل أخرى في تمديد أمد الصراع ورفع مستوى شدته، وكذلك حالة تنظيم داعش الذي أصبح يطرح تهديدا لبنية الدولة كما أرساها اتفاق سايكس بيكو 1916.

ويشير معهد هيديلبيرج الدولي لتحليل الصراعات، في تقريره السنوي للعام2014، إلى أن الفاعلين من غير الدول بأنواعهم المختلفة يلعبون دورا مهما في استمرار حالة الصراع في الإقليم، على نحو أدى لتزايد عدد الصراعات الداخلية التي يتم رصدها سنويا، مقارنة بعدد الصراعات بين الدول، مع مشاركة حالات معينة من الفاعلين من غير الدول في صراعات بين الدول، مثل حزب الله وحركة حماس[23]، وبالتالي أصبحوا عاملا مهما في التأثير على مستوى الأمن والاستقرار في الإقليم.

ومن ناحية ثانية، شهد تأثير NSAs بأنواعهم المختلفة، في إقليم الشرق الأوسط تحولات، تحدت كل ما طرح حول أنماط تأثيرهم في نطاق ما، أو في قضية محددة. فأولا، لم تعد الشركات المتعددة الجنسيات، التي تنتمي لجيل الفاعلين التقليديين، تدعم استقرار النظم القائمة، حيث كشفت حالة الثورة التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية 2010 عن تزايد نشاط هذه الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مثل فيسبوك وتويتر، في تحريك الثورات العربية، من حيث كونها أداة للحشد والتعبئة والتنسيق في المراحل الأولى للإعداد للثورة. وبالتالي لم يعد نشاط هذه الشركات يساعد على الحفاظ على الوضع القائم، وأصبح التغيير بمثابة الأثر الجانبي الرئيسي لممارستها نشاطها في أي دولة.

---

selin and William Wallace (eds.),**Op.Cit.**; Alan Bryden, and Marina Caparini(eds.), **Private Actors and Security Governance,**(Geneva: DCAF, 2006); Geoffery R.D. Underhill, Andreas Bieler , and Richard A.Higgott (eds.), **Non-state actors and Authority in the Global System,** (London: Routledge, 2000).

22 نشرت هذه الدراسات في الأعداد التالية من مجلة السياسة الدولية، وهذا يشمل المجلة ، والملحق التابع لها والذي يحمل عنوان «اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية»، والذي بدأ يصدر بانتظام مع المجلة منذ أبريل 2011، وهي: يناير 1998، أبريل 1998، أكتوبر 1998، يناير 2000، أبريل 2000، أكتوبر 2000، يناير 2001، أبريل 2001، يوليو 2001، أكتوبر 2001، يناير 2002، أبريل 2002، يوليو 2002، أبريل 2009، يوليو 2009، أكتوبر 2009، أبريل 2010، يناير 2012، أبريل 2013.

23– See: Heidelberg Institute for International Conflict Research, **Conflict Barometer Report of 2013**, p.101; **Conflict Barometer Report of 2012**, p.101, **Conflict Barometer Report of 2011**, p.92, **Conflict Barometer Report of 2010**, p.75, **Conflict Barometer Report of 2009** , p. 72.

وثانيا، أصبح النمط المميز لعلاقة NSAs، مع الدولة، لاسيما في حالة الفاعلين الجدد، هو العمل من داخل الدولة، من أجل الحفاظ على استقلال كياناتها، ومواردها، ومناطق نفوذها، والعمل على تغيير توجهات سياساتها الخارجية، على نحو جعله فاعلا مهجنا Hybrid Actor تجمع بين كونها فاعلين من غير الدولة، وبين كونها متمثلة في مؤسساتها، أي أصبح نمط الانعزال التام عن الدولة، لايخدم مصلحة NSA، وهذا النمط متكرر في حالة الإخوان المسلمين في مصر، وفي حالة حزب الله في لبنان، وفي حالات معينة، أصبح الحفاظ على هذا النمط، من العلاقات يمثل مصلحة رئيسية للفاعل.

وثالثا، أصبح نطاق تأثير الفاعلين الجدد تحديدا لايقتصر على الدولة، حيث تأكد كونهم فاعلين متعدين للحدود، يهتمون بالتأثير في القضايا الخارجية، واتباع سياسات مستقلة عن سياسات دولهم تجاهها، وهذا ما يكشف عنه، على سبيل المثال، موقف التيار الصدري في العراق من الثورات العربية، وموقف حزب الله كذلك، وموقف جماعة الإخوان المسلمين في الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006، وعلى غزة 2008–2009، فهذا الوضع، منحهم شرعية إقليمية، وربما دولية، انعكست في سياسات المنظمات الدولية تجاههم.

وبالتالي، أصبحت NSAs طرفا رئيسيا في السياسات الإقليمية في المنطقة، حتى أنه لم يعد من الممكن تحليل السياسات في المنطقة بالتركيز على الدول فقط. وهذا الوضع جعل تجاهل تأثير NSAs لايتفق والسياسة الواقعية realpolitik. ولذا أصبح أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الرئيسية في إقليم الشرق الأوسط أو القوى الدولية التي لديها مصالح محددة في الإقليم، مرتبطا بكيفية تطوير إستراتيجيات مختلفة للتعامل معهم، أو للتأثير في سلوكهم على نحو يحول دون اتباع هؤلاء الفاعلين سياسات تضر بمصالحهم، وهو ما يتطلب تحديد المتغيرات التي تؤثر على سلوكهم.

ثانيا:الجدل حول محددات سلوك الفاعلين INSAs المتعدين للحدود

ناقشت أدبيات العلاقات الدولية العديد من المحددات التي تساعد في تفسير سلوك الفاعلين INSAs المتعدين للحدود، وتأثيرهم في العلاقات الدولية. ويشير ويندي بيرلمان إلى أن بعض المنظرين يفسرون الخيارات الإستراتيجية غير السلمية للفاعلين INSAs، خاصة الدينيين مثل الحركات الإسلامية، بأسباب مرتبطة بالثقافة والدين والأيديولوجيا، وأن هدف الفاعل هو تحقيق غاية دينية وليست مادية مثل السيطرة على أرض ما لتحقيق السيطرة السياسية[24]، وبالتالي يغفلون بذلك الطابع المادي لسلوك الفاعل وغاياته.

وقد لاحظت الباحثة، على خلاف ذلك، سيطرة الطابع "المادي" على المحددات التي تهتم بها الدراسات المعنية، وهو ما يمكن اعتباره امتداداً لما يمكن تسميته بتأثيرات الواقعية. ويمكن في هذا الإطار التمييز بين ثلاثة متغيرات ناقشتها أدبيات العلاقات الدولية، وطبقتها على حالات تطبيقية من INSAs.

24– Wendy Parlman, "A Composite Actor Approach to Conflict Behavior", in : Chenoweth, Erica, and Andria Lawrence (eds.), **Rethinking Violence**: **State and Non State Actors in Conflict,** (Cambridge: Belfar Center for Science and International Affairs, 2010).

شكل رقم (1): محددات سلوك الفاعلين من غير الدول INSAs المتعدين للحدود

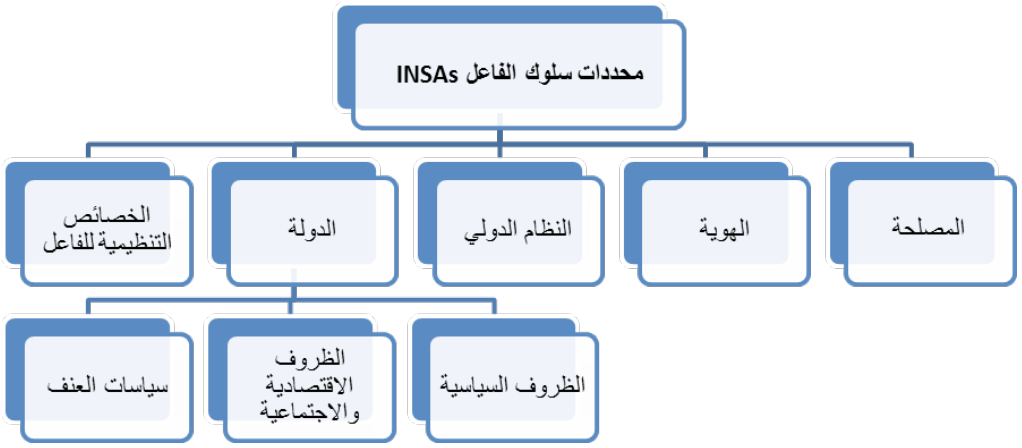

يتمثل المتغير الأول في الخصائص التنظيمية للفاعل، حيث يرى رينولدز أن هناك ثلاثة محددات تؤثر على سلوك الفاعل وعلى قدرته على التأثير، وهي درجة استقلاله autonomy عن الفاعلين الآخرين وهي تتحدد بنوع الفاعل. ففي حالة المنظمات الدولية الحكومية يلعب ممثلو الدول دورا رئيسيا في تحديد سلوك المنظمة، فعلى سبيل المثال أثناء العدوان الثلاثي على مصر في 1956، لعبت الولايات المتحدة دورا مهما في صندوق النقد الدولي من أجل وقف العدوان، حيث رفضت توفير الدعم للجنيه الإسترليني مما أدى إلى تراجع قيمته بسبب تراجع الاحتياطيات البريطانية نتيجة العدوان[25]، حيث كان الصندوق حينها أداة تنفذ من خلالها واشنطن سياساتها.

ويتمثل المحدد الثاني في نطاق عمل المنظمة، بمعنى هل هذا النطاق محدود أم عام؟ فكلما كان نطاق عملها محدودا زاد تأثير المنظمة. وينصرف المحدد الثالث إلى مدى امتلاك المنظمة سلطة المبادرة في موقف معين.

إلى جانب ذلك، يجادل ويندي بيرلمان، بأن الفاعل من غير الدولة ليس كيانا موحدا ولكنه كيان مركب composite يتألف من ثلاث مجموعات، هي النخبة، والطموحون aspirant (لديهم مهارات سياسية ولكن ليست لديهم قوة مؤسسية)، والعامة masses. وتلعب طبيعة العلاقة بين هذه المجموعات الثلاث دورا مهما في تحديد سلوك الفاعل، حيث رأى أن تفكك الفاعل من الداخل يؤدي إلى اتباعه إستراتيجيات غير متسقة مع بعضها. وطبق بيرلمان هذه الفرضية على الفصائل الفلسطينية، وانتهى إلى أن هناك تنافسا بين العامة والنخبة والطموحين، وهو ما يؤدي الى استمرار العنف بين هذه الفصائل.

ويتمثل المتغير الثاني في الدولة، سواء من حيث طبيعتها أو سياساتها. ويمكن التمييز هنا بين عدة اتجاهات. يرى الاتجاه الأول أن الطابع الديني للدولة وللنخبة الحاكمة وسياساتها يلعب دورا مهما في تحديد سلوك الفاعل. حيث تجادل كاترينا ديلاكورا، خاصة في حالة الفاعلين الدينيين من غير الدول مثل الحركات الإسلامية، أن الظروف السياسية السائدة في الدولة الأم تؤثر على نشأة الحركة وتحدد إستراتيجيات عملها، وما إذا كانت ستلجأ للعنف أم لا- أما الظروف الاقتصادية

25- P. A. Reynolds, "Non-State Actors and International Outcomes", **British Journal of International Studies**, Vol. 1, No. 2, July 1979, pp. 95-96

والاجتماعية فهي تحدد أيديولوجية الحركة الإسلامية [26]. وفي حالات معينة تلعب هذه الخصائص دورا مهما في تعريف الحركات الإسلامية لأهدافها وخطابها، حيث تدريجياً قد تبدأ بقبول الحدود الوطنية للدولة، رغم أنها رفضتها سابقا[27].

وتجادل ديلاكورا أيضا بأن تحول الحركة الإسلامية إلى فاعل مؤثر يتوقف على مقدار سماح الدولة بذلك وظروفها الداخلية، فالدولة هي من يحدد ويعرف وجود هذا النوع من الفاعلين [28]. ورأت أن أهمية هذا المحدد ناتجة عن اهتمام الحركات الإسلامية بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية ونزوعهم لإحداث ثورة في مجتمعاتهم.

وقد اختبرت ديلاكورا هذه الفروض في تحليل سلوك الإخوان المسلمين في مصر وفي تركيا. ففي حالة مصر، وجدت أن السياسات التي اتبعها الرئيس جمال عبد الناصر لعبت دورا مهما في تحديد إستراتيجيات عمل الإخوان، حيث تسببت سياسات "كبت" حركة الإخوان التي اتبعها ناصر في عملية "تطرف" مرت بها قيادات الإخوان داخل السجون، وقد عبر عن ذلك سيد قطب. وبعد خروجهم من السجن في السبعينيات، شكلوا خلايا هدفت إلى إسقاط النظام "العلماني" القائم، ومنهم من اغتال السادات في 1981، وقام بعمليات إرهابية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

وفيما يتعلق بأيديولوجية الإخوان، رأت دالاكورا أنها تأثرت بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في عهد السادات، حيث وعد الإخوان المسلمون برفع مستوى المعيشة من خلال محاربة الفساد، وارتبطت مواقف الإخوان الاقتصادية المحافظة بالوضع الاقتصادي في مصر، فمعظم مؤيدى الجماعة من الشريحة الوسطى للطبقة الوسطى والشريحة الدنيا منها، وهي الشرائح المرتبطة اقتصاديا بالدولة وبسياساتها، ولذا لا تهدف الجماعة إلى تغيير النظام الاقتصادي القائم بصورة كبيرة[29].

هذا التحليل له مصداقية بعد وصول الإخوان إلى السلطة في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، وهو ما سمح لهم بتنفيذ أيديولوجيتهم بعد سيطرتهم على هياكل السلطة السياسية (التشريعية والتنفيذية والرئاسة)، حيث لم يحدث تغيير كبير في النظام الاقتصادي،فما حدث في مصر هو تغير نوع الأنشطة الاقتصادية لكن في إطار اقتصاد السوق والتركيز على النمو الاقتصادي.

كما حللت دالاكورا سلوك الإخوان المسلمين في تركيا ورأت أنه رغم حالة العلمنة التي خلقها كمال أتاتورك، والتي صاحبت نشأة الجمهورية في سنة 1923، فقد مرت تركيا بمرحلة من "التضليل"، منذ طرح نظام التعددية الحزبية في سنة 1950، حيث سعى السياسيون المنتمون إلى يمين الوسط لاستخدام الإسلام السياسي لأهداف سياسية. وبعد الفوضى السياسية الاجتماعية في السبعينيات والتي أدت إلى انقلاب1980، استخدمت النخبة الكمالية الاستعارات الدينية religious imagery والتعليم الديني لاستعادة النظام الاجتماعي، ولعبت Turkish –Islamic Synthesis من قبل رئيس الوزراء تورجت أوزال في الثمانينيات دورا مهما في نشأة "الإسلاموية" Islamism كقوة سياسية في تركيا المعاصرة.

26– Katerina Dalacoura, "Islamist Movements as Non–state Actors and their Relevance to International Relations" ,in: Daphné Josselin and William Wallace (eds.), **Non –State Actors in World Politics**, (NewYork: Palgrave, 2001), pp. 243–246.

27– **Ibid**., pp. 243–246.

28– **Ibid**., pp. 246–247.

29– **Ibid**., pp. 243–244.

وانتهت دالاكورا إلى أن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية في تركيا عن تلك التي في مصر، مسئول عن اختلاف أيديولوجيات إخوان تركيا عن إخوان مصر. وتستدل دالاكورا على ذلك بأن الأعضاء في حركة الإخوان في تركيا والمتعاطفين معها من الرجال والنساء لا يرتدون الزي "الإسلامي"، وذلك على خلاف أعضاء الإخوان في مصر[30].

ويرى الاتجاه الثاني أن سياسات الدولة، خاصة لجوءها لإستراتيجيات العنف، محدد مهم لسلوك الفاعل من غير الدولة، خاصة في حالة حركات التحرر، التي هي إحدى صور INSAs، حيث انتهى أندريا لورانس في دراسته لحالة حركات التحرر الوطني في المستعمرات الفرنسية، إلى أن رفض فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية تحرير مستعمراتها واستخدامها القمع والعنف، كان سببا في لجوء حركات التحرر إلى العنف[31]. وقد حدد لورانس ثلاثة أسباب مسئولة عن الطابع العنيف لسلوك حركات التحرر، وهي:

– الاعتقاد بأن العنف أكثر فاعلية من الأدوات الأخرى غير العنيفة في تسوية الصراع مع المحتل، وقد يرجع ذلك إلى شعور الحركة بالضعف وعدم قدرتها على تعبئة الموارد بالأدوات السلمية. ويرى دولا بورتا Dolla Porta أن العنف يبدأ عندما تبدأ الموارد المتاحة للتعبئة في الندرة.

– استمرار الصراع فترة طويلة، وهو ما يترتب عليه تراجع فكرة أن العنف "غير أخلاقي"، حيث يتم تصوير العدو على أنه "شيطاني" و"غير عادل"، ويتولد الإحباط والغضب الذي يؤدي إلى العنف[32].

وقد اختبر لورانس هذا السبب في سبع مستعمرات فرنسية من أصل 25 مستعمرة، وهي الجزائر والكاميرون ومدغشقر والمغرب وسوريا وتونس وفيتنام.

– وجود المستوطنين في المستعمرة، وانتهى إلى أن الحالات السبع السابقة، لم تثبت وجود علاقة بين وجود المستوطنين واللجوء للعنف، رغم أنه كان بها أكبر عدد من السكان مقارنة بباقي المستعمرات والمناطق التي كان بها مستوطنون فكانت أقل عنفا[33].

إلى جانب ذلك، اختبر كانينجهام وبيلو، تأثير سياسات الدولة في أيرلندا على حركة التحرر في أيرلندا، وافترضا أن حركة التحرر فاعل رشيد، أي يتحرك استنادا لحسابات المكسب والخسارة، ووجدا أن سياسات الدولة القمعية ترتب خسائر للحركة، وسياسات الدولة التكيفية تولد لها مكاسب. وانتهيا في دراستهما لحالة أيرلندا الشمالية إلى أن تأثير سياسات القمع التي اتبعتها الدولة على إستراتيجيات الحركة مشروط بشرطين أولهما طول مدة القمع الذى يؤثر على الجانب التكتيكي للحركة، ويتعلق الشرط الثاني بما إذا كانت الحركة عنيفة منذ نشأتها أم لا [34].

30– **Ibid.,** pp. 245–246.
31– Andria Lawrence,"Driven to Arms? The escalation of Violence in Nationalist Conflicts", in : Erica Chenoweth and Andria Lawrence (eds.), **Op. Cit.**, pp. 144–145.
32– **Ibid.,** pp. 142–154
33– **Ibid.**, pp. 154–160.
34– Kathleen Gallagher Cunningham and Emiley Beaulieu, "Dissent , Repression and inconsistency", in: Erica Chenoweth and Andria Lawrence (eds.),**Op. Cit.**, pp. 177–186.

ويتعلق المتغير الثالث باستقرار النظام الدولي، حيث يجادل جوزلين ووالاس، بأن توافر نظام دولي مستقر وسلمي يتسم بالتوافق حول قواعد التفاعلات الدولية وشرعية الدول يسمح بتزايد نشاط الفاعلين من غير الدول. واستنادا لهالدي بول توفر الدول الإطار الذي يمكن أن تنشط فيه التفاعلات العابرة للحدود، فهناك أربعة أنواع من الدول، هي:

– الحكومات الليبرالية، التي تميز بين ما هو مجال لعمل الدولة وما هو مجال لعمل الفاعلين من غير الدول أي المجال الخاص، وهذا يمكن الفاعلين من غير الدول من العمل.

– الحكومات الثورية التي تتحدى القواعد الحاكمة للنظام الدولي، وتتعامل مع الفاعلين من غير الدول على أنهم "غير شرعيين"، وتدعم الفاعلين من غير الدول الذي يهدمون القواعد المنظمة للعلاقات الدولية.

– الدولة الشمولية التى ترفض التمييز بين الخاص والعام، وتوفر بيئة غير داعمة لوجود الفاعلين من غير الدول.

– بينما تقبل الدولة السلطوية والتى تقبل تدخل الفاعلين من غير الدول في إقليمها وخارج سيطرتها وفق شروط محددة[35]. ويجادل جوزلين ووالاس بأنه من الناحية التاريخية ارتبط تنامي نشاط الفاعلين من غير الدول واتساعه بنمو مجتمع الدول، وكذلك تراجعه وانكماشه[36].

وترى الدراسة أنه من الناحية النظرية، يمارس كل متغير من هذه المتغيرات تأثيره على سلوك الفاعل INSAs ، سواء اتجاه الدولة التي ينتمي إليها بحكم النشأة، أو تجاه الفاعلين الآخرين، وما يعطي أهمية أكبر لأحد هذه المتغيرات دون غيرها هو السياق الذي يعمل فيه الفاعل ، والموقف الذي يتعرض له.

وفي هذا الإطار، يمكن رصد عدد من الملاحظات، تتمثل الملاحظة الأولى في أن تأثير المتغير الخاص بالخصائص التنظيمية للفاعل من المتوقع أن يكون موجودا دوما، وذلك لأهمية هذا المتغير من حيث ارتباطه بالكيان الوجودي للفاعل أيا كان نوعه، وقدرته على الفعل المستقل في مواجهة الفاعلين الآخرين، ويندرج تحت هذا المتغير الهيكل التنظيمي الداخلي، والعلاقات الهيراركية وعملية صنع القرار وتصورات القيادة، وطبيعة العلاقة بين المركز والأفرع، سواء داخل الدولة أو خارجها.

ولكن أهمية هذا المتغير لا تحافظ على استمرار الفاعل وقدرته على الفعل إذا لم تتوافر الموارد اللازمة لتحركاته. وفي حالة الفاعلين INSAs، تلعب الهوية الدينية دورا مهما في الحفاظ على استمرار الفاعل، فهي بحسب الدراسات الإستراتيجية هي نقطة ضعف الفاعل center of gravity[37]، واستهدافها يؤدي إلى إضعافه.

وتنصرف الملاحظة الثانية إلى علاقة الفاعل من غير الدولة بالدولة، حيث يكون من المهم التمييز بين الدولة التي نشأ فيها الفاعل والدولة التي لم ينشأ فيها، فالخبرة العملية تفيد بأن العلاقة بينه والأولى معقدة، وأحيانا يمتلك الفاعل من غير الدولة مشروعا بديلا للدولة القائمة.

35– Daphné Josselin and William Wallace, "Non –State actors in world Politics: A Framework", in : Daphné Josselin and William Wallace (eds.),**Op. Cit.,** p. 4.

36– **Ibid.,** pp. 5–10

37– Kris A. Arnold, "PMESII and NSA: Questioning the relevance", School of Advanced Military Studies, US Army Command and General Staff College, Fort Leavenwoth, Kansas, AY05–06, pp. 34–36.

إلى جانب ذلك، قد لا يلجأ الفاعل إلى العنف إذا كان يمتلك أدوات العنف، حتى وإن كانت الظروف السياسية السائدة تحفز على ذلك، خاصة إذا كانت تكلفة ذلك مرتفعة. ومثال على ذلك حركة التحرر في أيرلندا في الفترة 1962-1969 حيث لجأت الحركة إلى المعارضة غير العنيفة[38].

وترى الباحثة أن الظروف السياسية السائدة في الدولة تحدد مستوى العنف الذي يمكن أن يلجأ له الفاعل، أي مستوى العنف "المسموح" به، بافتراض امتلاك الفاعل أدواته، ومثال على ذلك حزب الله في لبنان، والإخوان المسلمون في مصر، حيث إن اختلاف تركيبة الدولة في مصر عن لبنان، خاصة خلال عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، لم يسمح لجماعة الإخوان باستخدام العنف بصورة منظمة، رغم امتلاكهم بعض الفرق المدربة على العنف مثل فرقة 95، و102[39]، في حين أن وضع الدولة اللبنانية وفر هامش حركة لحزب الله لاستخدام ميليشياته لاحتلال بيروت خلال أزمة مايو 2008 بهدف فرض التغيير السياسي في الحكومة.

كما ترى الباحثة، أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تحدد الشق الاقتصادي من أيديولوجية الفاعل، في حين يظل الشق الاجتماعي والسياسي مرتبطاً بتعريف الفاعل لذاته ورؤيته للآخر. وتشير عدة دراسات إلى أن استناد الفاعل في وجوده إلى هوية "دينية" يجعله محافظاً وتقليدياً، ومثال على ذلك أيديولوجية الإخوان المسلمين في مصر، فاقتصادياً تقبل الجماعة اقتصاد السوق، واجتماعياً وسياسياً تتبنى توجهات محافظة فيما يتعلق بحقوق المرأة والأقليات[40].

كما أن تحليل دالاكورا للعلاقة بين الدولة والفاعلين من غير الدول، يوحي بأن الدولة تتخذ قراراً ما بالسماح بوجود الفاعلين من غير الدول، وفي ذلك إغفال لحقيقة وجود الفاعلين من غير الدول دون رغبة من الدولة، وعلى نحو يتعارض مع مصالح الدولة، ومع مفهومها لأمنها الذاتي[41].

ولكن، لاتقلل هذه الانتقادات من أهمية التأثير الذي تمارسه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة التي يعمل فيها الفاعل على تكوينه وإستراتيجيات عمله وسلوكه، ولكن ينبغي التعامل معها بحذر، خاصة وأن منطقة الشرق الأوسط مليئة بنماذج الفاعلين من غير الدول الذين لا يعملون في إطار دولة طبيعية مستقرة، مثل حركة طالبان التي تعمل في إطار دولة أفغانستان التي لاتزال حكومتها ضعيفة وتعتمد أمنيا على القوات الأمريكية الموجودة هناك منذ 2001.

وفيما يتعلق بتأثير المجتمع الدولي، تعد هذه الفكرة امتداداً لفكرة أن وجود الفاعلين من غير الدول مرتبط بوجود الدولة ومجتمع الدول، ولكن الخبرة التاريخية تفيد بأن وجود الفاعلين من غير الدول سابق على وجود الدول، وأنه كان هناك اعتراف بهم كمشاركين في النظام العالمي، ومثال على ذلك شركة الهند الشرقية، والحركة الصهيونية وحركة جيمس الأول

38- Kathleen Gallagher Cunningham and Emiley Beaulieu, **Op. Cit.**,pp. 177-186.

39- تناقلت الصحف المصرية الأخبار المتعلقة بهاتين الفرقتين بعد حديث وزير الشباب في حكومة هشام قنديل التي عينها الرئيس الأسبق محمد مرسي، أسامة ياسين، عن وجود الفرقة 95، والتي تعد وفقا له قوة الردع في جماعة الإخوان، وتتكون من 120 فردا. للمزيد انظر: «الوطن تكشف حقيقة الفرقة 95 إخوان»، **جريدة الوطن**، 3 يناير 2013:

http://www.elwatannews.com/news/details/107762

40- Katerina Dalacoura,**Op. Cit.**, pp. 243-246.

41- يندرج في هذا الإطار، وجود الجماعات المسلحة في لبنان، مثل فتح الإسلام، ووجود الجماعات الإرهابية المسلحة في سيناء في مصر.

في إنجلترا Jacobitism[42]. إلى جانب ذلك كشفت دراسة مانسباك عن أن هناك تفاعلات وأطراً تفاعلية خاصة بالفاعلين من غير الدول لاتكون الدولة طرفاً فيها، فمن خلال دراسته لحالات تطبيقية في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية، انتهى إلى أن 11 ٪ من التفاعلات على مدى 25 عاما في هذه المناطق الثلاث، كان الفاعلون من غير الدول حصرياً هم الهدف المباشر وغير المباشر لها، والطرف المنشئ لها[43].

«منعطف» الهوية Identity turn

يمكن القول إن الاهتمام بدراسة الهوية وتأثيرها في سلوك الفاعل من غير الدولة بصفة عامة، وفي سلوك INSAs المتعدين للحدود هو جزء من اهتمام أوسع بمتغيرات أخرى مختلفة عن القوة العسكرية، والتي سيطرت فترة طويلة من الزمن على تحليل العلاقات الدولية.

ويلاحظ أنه منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، بدأ يتطور اتجاه جديد في العلاقات الدولية يناقش تأثير الهوية وغيرها من المتغيرات غير المادية في تحديد سلوك الفاعل الدولي، حيث يؤرخ ستيفانو جوزيني لذلك بالنقاش الثالث الذي دار في مجال العلاقات الدولية، والذي دار بين أنصار الذاتية individualism الذين يرون أن سلوك الدول وسياستها الخارجية يعكس سلوكاً ذاتياً ونوايا ذاتية، وبين أنصار الكلية Holism الذين اهتموا بتفسير سلوك الدول باعتباره سلوكاً جماعياً لا يعبر عن ترجمة أو تجميع حرفي لسلوك الأفراد داخل الدول ونواياهم، واهتموا بالديناميكيات التي تحرك السلوك الجماعي مثل الهوية.

وفيما يتعلق بالاهتمام بالهوية، وغيرها من المتغيرات غير المادية، نشرت منذ التسعينيات من القرن العشرين عدة كتب أثارت جدلاً واسعاً، لاسيما في مجال دراسات الأمن، مثل كتاب "الثقافة والأمن الوطني"[44]، ودراسة روسو وجارشيا الخاصة بتأثير الهوية والقوة في تصور التهديدات[45]. وذلك إلى جانب كتاب أليكسندر ونت، الذي طور فيه إسهاماً نظرياً في إطار المدرسة البنائية، يقوم على افتراض أن الهوية هي المتغير الرئيسي الذي يحدد سلوك الفاعل الدولي، وهو ما أثار بدوره جدلاً واسعاً في مجال العلاقات الدولية[46].

وعلى مستوى الدراسات العربية، أصبحت الهوية والثقافة والحضارة لها حضور يمكن وصفه بأنه "متقطع" فيما ينشر في مجلة السياسة الدولية على سبيل المثال، ففي مسح قامت به الباحثة لما نشر في المجلة خلال الفترة 1998-2012 انتهت إلى أنه نشرت فيها بصورة متقطعة تسع دراسات تحلل تأثير الهوية، أو الثقافة، أو الحضارة في التفاعلات السياسية[47].

42- Richard W. Mansbach, Yale H. Ferguson, and Donald E. Lampert (eds.), **The Web of World Politics: Non-state Actors in the Global System,** (Toronto: Prentice-Hall, 1976),pp. 25-26.

43- **Ibid.**, pp. 66;275-276.

44- Peter J. Katzenstein (ed.),**The Culture of National Security**, (NewYork: Columbia University Press, 1996)

45- David L. Roussaue and Rocio Garcia-Retamero, «Identity , Power and Threat Perception : Across National Experimental Study**", Journal of Conflict Resolution** , Vol. 51, No. 5, Oct. 2007

46- من أهم الدراسات التي قدمت تقييما لأفكار ونت، وانتقادا لها، دراسة مايا زيفوس. انظر:

Maja Zehfuss, **Op. Cit.**

47- نشرت هذه الدراسات في الأعداد التالية من مجلة السياسة الدولية، سواء في المجلة، أو في ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية: يناير 1998، أبريل 1998، أكتوبر 2001، يوليو 2002، أكتوبر 2002،أبريل 2008، وأكتوبر 2011، ويوليو 2012.

وذلك إلى جانب رسائل الماجستير والدكتوراة التي يلاحظ منذ عام 2000 اهتمامها بدراسة المتغيرات غير المادية، مثل الثقافة والحضارة والهوية، حيث تشير دراسة للأستاذ الدكتور محمد السيد سليم إلى أن 9٪ من الرسائل التي قدمت لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، اهتمت بهذه المتغيرات، وذلك فضلا عن الاهتمام بإدراج مناهج تناقش هذه المسألة في المناهج الدراسية الخاصة بطلبة الدكتوراة والماجستير في كلية الاقتصاد[48].

إلى جانب ذلك، بدأت أدبيات العلاقات الدولية منذ السبعينيات من القرن العشرين تطور مداخل نظرية تهتم بدراسة الهياكل الداخلية في المجتمع مثل الثقافة والنخبة والرأي العام، باعتبارها متغيراً مؤثراً فى السياسة الخارجية. ومن ذلك النظرية الليبرالية التي تطورت في إطارها نظرية السلام الديمقراطي، ونظرية الواقعية الجديدة، والواقعية الكلاسيكية الجديدة، ولكنها لم تهتم بالهوية بصورة مباشرة، حتى إن البعض رأى أنها أهملت كلية دراسة تأثير الهوية في السياسة الخارجية[49].

كما تطورت خلال التسعينيات من القرن العشرين، كما سبقت الإشارة، مجموعة من النماذج التحليلية والأطر النظرية التي أعلت من أهمية عوامل أخرى غير مادية في فهم العلاقات الدولية، شملت الثقافة والحضارة والدين، وقد اهتمت بدراسة الهوية وتأثيرها في العلاقات الدولية من مداخل متنوعة. يتمثل النموذج الأول في نموذج صراع الحضارات الذي قدمه صمويل هنتنجتون، والذي أعاد من خلاله تعريف العالم استنادا إلى الهوية الحضارية[50]. ويتمثل النموذج الثاني في نموذج نهاية التاريخ الذي طوره فرانسيس فوكوياما، ويجادل بأن العالم في تطوره سيتجه إلى تبني الديمقراطية الليبرالية الغربية، وأن الحرية للعالم ستتحقق عندما تتبنى كل الدول هذه الأيديولوجية، وستكون هذه نهاية العالم كما عرفناه أثناء فترة الحرب الباردة[51].

ويعبر عن النموذج الثالث الأستاذ السيد يسين، ففي كتابه "الوعي التاريخي والثورة الكونية" طرح نموذج الصراع الحضاري الذي يقدم تحليلاً ثقافياً لمنطق الصراعات المحلية والإقليمية والدولية [52]. ويعبر عن النموذج الرابع الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى، أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، حيث طورت المنظور الإسلامي في العلاقات الدولية، والذي يستند إلى منظومة القيم الحضارية التي يتضمنها الإسلام[53].

48– محمد السيد سليم، "إسهام كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في تأصيل علم العلاقات الدولية"، **السياسة الدولية**، أبريل 2010، ص 31.

49– See: Steve E. Lobell, Norin M. Rispsman and Jeffrey W. Talinferro (eds.), **New Classical Realism : the State and Foreign Policy,** (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

50– حيث قسم العالم إلى سبع حضارات كبرى، هي الصينية، واليابانية، والهندوسية، والإسلامية، والغربية، والإفريقية، وأمريكا اللاتينية .وجادل بأن السياسة الدولية تعرف استناداً لخطوط حضارية، وأن ما يميز العلاقات بين هذه الحضارات هو الصراع، وقد فسر هذا الصراع بأسباب مرتبطة بالقيم الثقافية التي تستند إليها الحضارة. للمزيد انظر:

Samuel P. Huntington›s, «The Clash of Civilizations?»,**Foreign Affairs**, Summer 1993; Vahid Niayesh ,"The Clash of Civilization : a Critical Review" , June 27, 2004:
http://www.niayesh.com/articles/117-the-clash-of-civilizations-a-critical-review
Michael Elliot, "When Cultures Collide", **The Washington Post,** Dec. 1, 1996

51– "Analysis of the End of History by Francis Fukuyama", Jan. 24, 2010: http://trevorhuxham.wordpress.com/2010/01/24/analysis-of-the-end-of-history/

52– السيد يسين، **الوعي التاريخي والثورة الكونية: حوار الحضارات في عالم متغير**،(القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الثانية، 1996)، ص. 201.

53– للمزيد حول هذه النماذج التحليلية ، انظر: إيمان رجب ، «الهوية أم المصلحة: ما الذي يتحكم في سياسات الدول الخارجية؟، في إيمان أحمد رجب (محرر)، «الهوية: تأثير الثقافة والدين والتقاليد في العلاقات الدولية»، **ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية**، عدد 186 ،أكتوبر 2011.

ويلاحظ أن هذه النماذج اهتمت بدراسة الدولة بصورة رئيسية، أكثر من اهتمامها بدراسة الفاعلين من غير الدول بأنواعهم المختلفة. وترى الباحثة أن أهمية هذه النماذج بالنسبة لموضوع الدراسة. مرتبطة بأنها قد تكون مفيدة من حيث توفيرها بعض الأفكار حول تأثير الهوية على سلوك الفاعل بصفة عامة. كما أنه رغم هذه الجهود لا تزال دراسة متغير الهوية شأنه في ذلك شأن المتغيرات غير المادية الأخرى حديثة نسبياً، سواء من حيث الأطر النظرية التي تم تطويرها لتحليل تأثيرها في سلوك NSAs ، أو من حيث تحديد علاقتها بالمتغيرات الأخرى مثل القوة والمصلحة، ومدى توفيرها أدوات تساعد على تحليل ذلك السلوك وتفسيره، خاصة في حالة الفاعلين INSAs، الذين تهتم بهم هذه الدراسة.

إسهام المدرسة البنائية.. أليكسندر ونت

تعد النظرية البنائية من أهم النظريات المعبرة عن هذا الاتجاه، حيث مثلت نقلة نوعية في مجال العلاقات الدولية. واستناداً لجوزيني تنتمي النظرية البنائية إلى النظريات الكلية. وتقوم هذه النظرية على الفروض التالية:

– الأفكار والقيم والمعايير المشتركة والهوية هي من يقود السياسات العالمية بين الفاعلين، فهي تصنع وتصيغ السلوك.

– تؤثر الهوية والأفكار على تأسيس الفاعل وشكله وليس على سلوكه فقط، وأثناء عملية التفاعل. تحدث عملية إعادة تعريف لهويات الفاعلين ومصالحهم.

– الأفكار تصيغ مصالح الفاعل وهويته، وتنتج الأفكار ويعاد إنتاجها وتتغير من خلال سلوك الفاعل[54].

وقد قدم أليكسندر ونت إسهاما رئيسيا في إطار المدرسة البنائية، خاصا بتأثير الهوية في سلوك الفاعل الدولي. ويعد إسهامه هو أحد الإسهامات الرئيسية الثلاث في النظرية البنائية، حيث قدم كراتوشويل إسهامه الأول الذي يركز على اللغة والقيم. ويرى أن تحليل العلاقات الدولية يجب أن يكون من خلال القيم، باعتبار أنها تؤثر فى القرار وتعطي معنى للسلوك.[55] ويتمثل الإسهام الثاني في إسهام أونوف الذي يركز على القواعد rules لفهم السلوك الخارجي للدولة، وهي "الجمل" التي تخبر الدول بما يجب عليها فعله، وهي تقود السلوك وتجعل المعاني المشتركة ممكنة[56] .

ويعد إسهام أليكسندر ونت متماسكا نسبيا حول تأثير الهوية على سلوك الفاعل الدولي، كما يتمتع بأهمية في مجال العلاقات الدولية من حيث حجم النقاش الذي أثاره بين دارسي العلاقات الدولية[57]، وامتداد تأثيره إلى دارسي الأمن الدولي، خاصة أولي ويفر وباري بوزان.

54– Maja Zehfuss, **Op. Cit.**, pp. 3–8.
55– **Ibid.**, pp. 16–18.
56– **Ibid.**, pp. 19–21.

57– نشرت عدة كتب ودراسات بهدف تقديم قراءة نقدية لأفكار أليكسندر ونت، ومنها على سبيل المثال:
Samuel M. Makinda, «Social Theory of International Politics. by Alexander Wendt», **International Affairs** ,Vol. 76, No. 2, Apr., 2000, pp. 345–346;G. John Ikenberry," Social Theory of International Politics by Alexander Wendt", **Foreign Affairs,** Vol. 78, No. 6 (Nov. – Dec., 1999), pp. 142–143;
David Dessler, «Social Theory of International Politics by Alexander Wendt», **The American Political Science Review**,Vol. 94, No. 4 ,Dec., 2000, pp. 1002–1003; Kathleen R. McNamara,"Social Theory of International Politics by Alexander Wendt", **The Journal of Politics,** Vol. 63, No. 3, Aug., 2001, pp. 997–999; Dale C. Copeland,"The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay", **International Security,** Vol. 25, No. 2 ,Fall, 2000, pp. 187–212; Maja Zehfuss, **Constructivism in International Relations**: **The Politics of Reality** (Cambridge:

ويقوم إسهام ونت على مقولة رئيسية argument خاصة بأن سلوك الفاعل الدولي مرتبط بما هو عليه what they are أي هويته التي تحدد مصالحه التي يسعى لتحقيقها من خلال الدخول في تفاعلات مع الآخرين، وأن فهم ذلك السلوك يتطلب فهم وتحليل تأثير الهوية [58]، وهو في هذا انطلق من نقطة مغايرة لفكر المدرسة الواقعية، التي انطلقت من أن الفوضى والقوة والمصلحة الوطنية هي ما يحدد سلوك الفاعل الدولي، فنقطة البداية عند ونت هي هوية الفاعل التي تشكل مصالحه، بينما نقطة البداية في التحليل في النظريات المادية كما أطلق عليها ريموند هنريسباك مثل الواقعية الجديدة والماركسية الهيكلية، هي موقع الدولة في توزيع القوة في النظام الدولي[59].

وقدم ونت مجموعة من المقولات والفروض والأفكار التي تخدم فكرته الرئيسية الخاصة بتأثير الهوية في سلوك الفاعل الدولي، في كتابهSocial Theory of International Relations، نوجزها فيما يلي:

1 – تمارس الهوية تأثيراً بنائياًconstitutive effect على الفاعل الدولي، حيث تبني وتشكل مصلحة الفاعل وسلوكه. فوفقا لونت، تعد العلاقات الدولية عملية مستمرة من قيام الدول بإدارة علاقاتها مع الفاعلين الآخرين وفقا لهوياتهم وتوظيفها في مواجهة هويات الفاعلين الآخرين، والتحكم في نتيجة تلك العلاقة، فمثلا انتشار الفوضى في النظام الدولي هو نتيجة لسياسات الدول المتأثرة بهوياتها، حيث تحدد الهوية طبيعة البيئة الأمنية وخصائص البيئة السائدة في النظام. ويجادل ونت بأن ما ينتج عن تلك العلاقات قابل للتغيير.

ويجادل ونت أيضا بأن المصالح تتكون من جزءين، جزء مادي وجزء فكري، والأخير هو الجزء الأكبر وهو مرتبط بهوية الفاعل[60]. وعرف المصالح على أنها "معتقدات beliefs حول كيف يتم إشباع الحاجات"، وقسم الحاجات إلى نوعين، حاجات مادية material needs خاصة بالفرد وهي تشكل الجزء المادي للمصلحة، وحاجات الهوية خاصة بالجماعة identity's need وهي تمثل الجزء الفكري في المصلحة.

ويرى أنه لا يوجد ما يضمن ترجمة حاجات الهوية بالنسبة لجماعة ما إلى مصالح، والتي منها الاحتفاظ بالهوية ونقلها إلى الأجيال التالية (أي إلى معتقدات حول كيفية تحقيقها)، مثل سيطرة الجماعة واحتكارها الاستخدام الشرعي للعنف، ولكن إذا لم يحدث ذلك فإن الفاعل الذي يعتمد عليها لن يبقى[61].

ويرى ونت أن العلاقة بين الهوية والمصلحة علاقة معقدة، حيث لايمكن تفسير سلوك الفاعل بالتركيز على الهوية فقط، لأنها تولد مصالح محددة، فتعريف المصالح يتوقف على تعريف الهوية، وبمجرد تشكل تلك المصالح يكون فهم السلوك بالتركيز على الهوية قاصرا. فوفقاً له "بدون المصالح لا يوجد للهوية قوة دفع، وبدون الهوية لا يوجد للمصالح أي اتجاه direction". وصاغ ونت المعادلة التالية:

Cambridge University Press, 2002); Stefano Guzzini, Anna Leander, **Constructivism and International Relations**: **Alexander Wendt and His Critics,**(Routledge, 2005),

58– Alexander Wendt,**Social Theory of International Politics,** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p. 113

59– Reymond Hinnebusch, "Identity in International Relations: Constructivism versus Materialism and the case of the Middle East", **The Review of International Affairs**, Vol. 3, No. 2, Winter 2003, p. 359.

60– Alexander Wendt,Social Theory of International Politics, **Op. Cit.**, p. p. 115–123.

61– **Ibid**. , pp. 130–132.

الرغبة (المصلحة)+ الاعتقاد(الهوية)= الفعل action[62].

2 – توجد لدى الفاعل أنواع مختلفة من الهوية، وهذه الهوية ليست معطاة وإنما ناتجة عن التفاعل بين الهياكل الاجتماعية، وهي تتألف من نوعين من الأفكار: أفكار الذات الناتجة عن التفاعل بين الهياكل الداخلية، وأفكار الآخر الناتجة عن التفاعل مع الهياكل الخارجية.

وقد ميز ونت بين نوعين من الهوية، على النحو التالي:

1 – الهوية الشخصية–الكوربوراتية، وتشمل السمات المنظمة والمشكلة لذاتية الفاعل self، والتي تجعله كيانا متمايزا، وهي تتألف من مكون مادي (الإقليم في حالة الدولة)، ومكون غير مادي خاص بوجود إدراك وذاكرة مشتركة بين الأفراد تصور الدولة على أنها كيان حقيقي كوربوراتي قائم بذاته، وفي حالة المنظمات فهي تعني الأعضاء والموارد المادية والمعتقدات المشتركة، والتي تجعل الأفراد يتصرفون ككيان جماعي "we". ووفقا لونت يمتلك الفاعل هوية كوربوراتية واحدة تنتج عن التفاعلات بين الهياكل الاجتماعية الداخلية، وهي سابقة على وجود الآخر[63]، وتعد قاعدة أو منصة platform ، ترتكز عليها الهويات الأخرى. وتوافر هذه الهوية يجعل الدولة كياناً حقيقياً real entity يمكن إلصاق صفات به مثل الهوية والمصلحة والنوايا.

2 – الهويات الاجتماعية social identities، وهي مجموعة من المعاني التي ينسبها الفاعل لنفسه عندما يتبنى منظور الآخر باعتباره فاعلاً اجتماعياً social object. وللفاعل هويات اجتماعية متعددة تختلف من حيث درجة بروزها[64]، وهي التي تتشكل نتيجة الدخول في تفاعلات مع الفاعلين الآخرين، ونتيجة التفاعل مع الهياكل الخارجية الموجودة في النظام الدولي، مثل القوانين والمنظمات الدولية، وجزء كبير من هذه الهويات يعتمد في تشكله على كيفية تعريف الفاعل لذاته في مواجهة الآخر. وميز ونت بين ثلاثة أنواع للهوية الاجتماعية، على النحو التالي:

– **هوية النوع Type**، وتتألف من الصفات المشتركة بين الفاعل والآخرين، مثل اللغة والتاريخ المشترك والقيم والتوجهات، وهي متعددة للفاعل الواحد، مثل نوع النظام السياسي وشكل الدولة، ومن ذلك الدول الجمهورية أو الملكية، والنظم الديمقراطية أو غير الديمقراطية. وعادة ما يمتلك الفاعل هويات نوع متعددة، ورغم أهمية الآخر في تعريف هذا النوع من الهويات، إلا أن عدم اعتراف الآخر به لا يقلل من وجوده على عكس هوية الدور مثلاً.

– **هوية الدور Role** ، وتنتج عن التفاعلات مع الآخر، ومرتبطة بتوقعات الذات والآخر حول سلوك الذات تجاه قضايا معينة، ومثال ذلك الصراع العربي–الإسرائيلي الذي يفرض على الأطراف هويات محددة مرتبطة بدورهم في هذا الصراع. مثل دور المحتل ودور المقاوم ودور حركة التحرر.

– **الهوية الجماعية collective**، وتتشكل من توسيع دائرة الذات لتشمل الآخر وتدمجهما في هوية واحدة مثل الهوية القومية العربية، وقد تستند هذه الهوية في تشكلها إلى هوية النوع أو هوية الدور، وقد تكون لدى الدولة هويات جماعية متعددة[65]، كما قد يتم التعبير عن الهوية الجماعية في صورة منظمة إقليمية أو دولية، مثل الجامعة العربية كما في حالة الهوية العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي في حالة الهوية الإسلامية التي تجمع الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة.

62– **Ibid**. , p. 231.
63– **Ibid**., pp. 224–225
64– **Ibid**., pp. 384–385.
65– **Ibid**., pp. 225–230.

وامتدادا لأفكار ونت الخاصة بالعلاقة بين الهوية والمصلحة، يجادل ونت بأن كل نوع من هذه الهويات ينتج مصالح محددة، يسعى الفاعل لتحقيقها من خلال دخوله في تفاعلات مع الآخر، فكل "نوع من الهوية يولد مصالح موضوعية objective وهي حاجات يجب تحقيقها لضمان إعادة إنتاج الهوية، وبدون تحقيقها لن تستطيع الهوية الاستمرار". فعلى سبيل المثال، تولد الهوية الكوربوراتية مصالح قومية national interests للدولة سابقة في وجودها على الدخول في تفاعلات خارجية، وتشمل البقاء المادي والاستقلال والرفاهية الاقتصادية والاعتداد بالنفس (المكانة والفخر بالدولة)، ورأى ونت أنه رغم أنها سابقة في الوجود على الدخول في تفاعلات إلا أنها تتأثر في محتواها وفي آليات تحقيقها بالهويات الاجتماعية للدولة بمجرد تشكلها. وتعتمد آلية تحقيق هذه المصالح على كيفية تعريف الدولة لنفسها، في مواجهة الآخر، وهذه هي وظيفة الهويات الاجتماعية.

كما يرى ونت أن هذا الوضع قد يؤدي إلى وجود نوع من الصراع بين الهويات ومن ثم المصالح، أن الترتيب الهيراركي للهويات يعكس التزام الفاعل بأي منها، وأي منها وجوده مهم للفاعل وأي منها شكلي ، وبالتالي أي المصالح يجب تحقيقها أولاً. ولكنه يرى أن "الأمر يتوقف على حجم التهديد الذي تتعرض له الهوية حتى لو كانت هوية غير مستقرة" [66].

3 – وتتسم هويات الفاعل بأنها ليست ثابتة وإنما تتغير نتيجة الدخول في تفاعلات. وفي سياقات معينة تتمتع الهوية بدرجة من الاستقرار ويكون من الصعوبة تغييرها ولكن ليس من المستحيل[67]. ويفترض ونت بأنه يترتب على تغير الهوية تغير في السلوك، وتغير السلوك يؤدي إلى تغير الهوية[68]، وبالتالي فإن العلاقة بين الهوية والسلوك تفاعلية.

وقد حدد ونت ثلاث آليات لتشكل الهوية وتغيرها، وهي الاختيار الطبيعي، والاختيار الثقافي الذي يشمل التقليد والمحاكاة، والتعليم الاجتماعي[69]. وميز في الحالة الأخيرة بين آليتين، تتمثل الآلية الأولى في تحديد الدور role taking وتتحدث قبل بدء التفاعل حيث يختار الفاعل تعريفاً محدداً لدوره[70]. وتتمثل الثانية في إسقاط الأدوارaltercasting ، أي عندما يعرض الفاعل(أ) على الفاعل (ب) دوراً جديداً، حيث رأى ذلك محاولة لتغيير هوية الفاعل (ب) وليس سلوكه فقط، وذلك يتم من خلال التعامل مع ب وكأن لديه تلك الهوية الجديدة. فمثلا جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال حرب الخليج الثانية سعت للعب دور يصورها على أنها قوة غير عسكرية ، وأن استخدامها القوة العسكرية مقتصر على الدفاع عن الذات فقط. ونظراً لأن الدور جزء منه مرتبط بتوقعات الآخرين المهمين بالنسبة لألمانيا مثل أعضاء الناتو والولايات المتحدة وأعضاء المجموعة الأوروبية، فإنهم لم يقبلوا هذا الدور، وسعوا لفرض دور القوة العسكرية عليها،[71] وهو ما قبلته تدريجياً. وترى مايا زيفوس أن قبول ألمانيا بهذا الدور الذي طرحه "الآخر المهم"، لم يكن ناتجاً فقط عن طرح الآخر المهم له– كما يرى ونت– فاستجابتها تشير أيضاً إلى رغبتها في التحرك التدريجي بعيداً عن دورها غير العسكري، وهو ما استدلت عليه بأبعاد سلوكها المرتبط بقدرتها على المشاركة في العمليات العسكرية[72].

66– **Ibid**.,, pp. 231–237.
67– Maja Zehfuss, **Op**.**Cit**.**,** ,p.41.
68– **Ibid**., p.38
69– Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, **Op**.**Cit**., pp.321–327
70– **Ibid**., pp.328–329.
71– Maja Zehfuss, **Op**.**Cit**., p.47.
72– للمزيد من التفاصيل حول الإجراءات التي اتخذتها ألمانيا انظر:
Ibid.**,** pp.50–54, 57–60.

وقد استخدم ونت إسهامه النظري في تفسير تطور النظام الدولي من خلال بيان الأنواع المختلفة للفوضى في النظام الدولي باعتبارها السمة المميزة له، استناداً لنوع هوية الدولة، ومفهوم الأمن الذي تتبناه، هل هو ذاتي egoistic أم جماعي collective؟ وذلك من خلال تتبع درجة تشكل هوية جماعية بين الدول في النظام وتأثير تلك الهوية على التعاون والصراع. وحسب ونت، سيطرت الهويات الذاتية قبل القرن السابع عشر على الدول وكان منطق البقاء كما عبر عنه توماس هوبز "اقتل أو تقتل" هو السائد، ولذا انتشرت الحروب بين الدول. ويرى ونت أنه ومنذ القرن السابع عشر سادت ثقافة لوك وتقلص الصراع بين الدول نتيجة الاعتراف المتبادل بالسيادة، وأصبحت ثقافة لوك ذات طابع عالمي، إلى جانب استمرار ثقافة هوبز كمحرك لظاهرتي الاستعمار والإمبريالية. ويرى ونت أنه منذ نهاية القرن العشرين، يمر النظام الدولي بتغير هيكلي نتيجة تغير الثقافة، حيث تنتشر الثقافة القائمة على الأمن الجماعي[73]، وبالتالي رأى ونت أنه في كل مرحلة استمرت الطبيعة الفوضوية للنظام ولكن بماهية جديدة نتيجة زيادة قدرة النظام على العمل الجماعي.

كما طبقت مايا زيفوس إسهام ونت على جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بعد الحرب الباردة، لتفسر كيف قبلت تدريجيا المشاركة في عمليات عسكرية، رغم أن دستورها لا يسمح لها باستخدام القوة العسكرية إلا لأغراض دفاعية، حيث حللت الخطاب الرسمي للقيادات الألمانية تجاه القضايا الدولية ذات الطابع الأمني، مثل حرب تحرير الكويت. وحللت كذلك السلوك الفعلي للجمهورية تجاه تلك القضايا، مثل السلوك التصويتي في الأمم المتحدة، وطبيعة المواقف الألمانية في الناتو وفي إطار المنظمات الأوروبية. ومن خلال مقارنتها الخطاب بالسلوك الفعلي، حاولت تحديد مدى تأثير الهوية المعبر عنها في الخطاب الرسمي للجمهورية على سلوكها تجاه تلك القضايا. وقد استفادت العديد من الدراسات من الإسهام النظري الذي قدمه ونت في تفسير سلوك الدول خاصة السياسات الخارجية الأمنية.

وترى الباحثة أهمية رصد ملاحظتين حول إسهام ونت، وهي ملاحظات متعلقة بمدى فائدة الإطار النظري الذي قدمه في تحليل تأثير الهوية كمحدد على سلوك INSAs في إقليم الشرق الأوسط. تتعلق الملاحظة الأولى بأن إسهامه لم يخرج عن التيار العام الذي حكم الاهتمام بدراسة الهوية في العلاقات الدولية. فمن ناحية، بنى ونت إسهامه حول هوية الدولة، التي سيطرت لفترة طويلة على دراسة العلاقات الدولية، حيث كانت تتم دراستها كجزء من الشخصية الوطنية في الخمسينيات والستينيات كما ترى فاليري هادسون، وكما تعاملت معها الواقعية الكلاسيكية كما يري ماركوس فيشر كجزء من القوة الوطنية للدولة، ورأى أن تأثيرها في السياسة الخارجية للدولة يتراجع في حال تعارض ما تفرضه مع المصالح المادية للدولة المرتبطة ببقائها، وهي الأمن والقوة والثروة، استنادا لمبدأ الضرورة [74]. لكن رغم ذلك، يظل إسهام ونت الخاص بتعريف الهوية، وأنواعها، اسهامها في تطوير تعريف الهوية المركبة المستخدم في هذه الدراسة.

73– Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, **Op. Cit.**, p. 314; Maja Zehfuss, **Op. Cit.**, pp. 40–42.

74– Markus Fischer, "Culture and Foreign Politics", in: Brenda Shaffer (ed.), **The Limits of Culture: Islam and Foreign Policy** (Cambridge ; The MIT Press, 2006), pp. 27–28.

حول الاهتمام بالهوية الوطنية في دراسة العلاقات الدولية ، انظر:

Chris Farrands, "Society, Modernity and Social change: Approaches to Nationalism and Identity" in: Jill Krause and Neil Renwick (eds.), **Identities in International Relations,** (NewYork, ST. Martin Press INC.,1996), pp. 2–18.

وتتعلق الملاحظة الثانية، بأن ونت انطلق في إسهامه من افتراض أن الدولة هي الفاعل الرئيسي، حيث يعد من المتبنين لمدخل الدولة state centric approach ، في بنائه الفروض الخاصة به، وذلك يرجع إلى اقتناعه بأنه رغم تزايد أهمية الفاعلين من غير الدول إلا أن الدولة لا تزال مهمة، ومهتمة بسيادتها[75]. إلا أنه أشار في أكثر من موضع في كتابه إلى صلاحية إطاره النظري لتحليل سلوك الفاعلين من غير الدول الذين هم محور اهتمام هذه الدراسة.

الخروج من الجدل.. الإطار التحليلي المستخدم[76]

طورت الباحثة إطارا تحليليا يتألف من مجموعة من المقولات arguments التي تجمع بين التحليل البنائي[77] والتحليل الواقعي لتأثير متغيري المصلحة والهوية على سلوك الفاعلين INSAs المتعدين للحدود.

فمن ناحية تجادل الباحثة بأن أهمية الهوية كمتغير يؤثر في الفاعلين INSAs المتعدين للحدود، مرتبطة بعاملين. يتمثل **العامل الأول** في أن بقاء الفاعل وتمايزه عن الآخرين مرتبط بهذه الهوية، التي عادة ما تكون مترسخة في التنظيم الخاص به، وفي الرموز التي يستخدمها مثل العلم والنشيد، ومعززة في الدستور أو النظام المنشئ للفاعل، وفي مناهج التعليم والتنشئة الخاصة به، وبمكانة القوى المؤمنة بهذه الهوية في هيكل صنع القرار [78].

وينصرف **العامل الثاني** إلى أن هذه الهوية، كما ذهبت المدرسة البنائية، تحدد مصالح الفاعل التي يسعى لتحقيقها من خلال الدخول في تفاعلات خاصة بقضايا محددة. ولكن قضايا محددة قد تفرض المصلحة على الفاعل اتباع سلوك معين يتعارض مع معاني الهوية الخاصة به، ولذا ستهتم الدراسة هنا بتحليل الاتساق وعدم الاتساق بين تأثير الهوية والمصلحة.

ومن ناحية ثانية، تتعامل الباحثة مع الفاعل INSA المتعدي للحدود على أنه فاعل رشيد، يقيم حسابات المكسب والخسارة والمصلحة على نحو يعطي أهمية لمتغيرات أخرى نابعة من الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي يعمل فيها الفاعل، والتي قد تكون مسئولة عن تعزيز تأثير الهوية على سلوك الفاعل أو الحد من ذلك، أو تعزيز تأثير المصلحة الإستراتيجية للفاعل أو الحد من ذلك، وتطلق عليها الباحثة شروط "التأثير"، أي التي تسمح بأن تمارس الهوية تأثيرها على سلوك الفاعل من غير الدولة، وهي بمثابة المتغيرات الوسيطة التي يختلف توافرها من حالة لأخرى. يتمثل **الشرط الأول** في «الموقف» situation ومدى أهميته للفاعل ولهويته. وينصرف **الشرط الثاني** إلى الفترة الزمنية التي يتعرض فيها للموقف من حيث توقيت الموقف بالنسبة للمرحلة التي يمر بها الفاعل في دورة حياته.

75– Alexander Wendt, "collective Identity Formation and International State", **The American Political Science Review**, Vol. 88, No. 2, Jan 1999, p. 385.

76– للتفاصيل الخاصة بهذا الإطار، انظر: إيمان رجب، « تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية: دراسة حالتي حزب الله وحركة حماس»، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 92–102.

77– أكدت النظرية البنائية أهمية الهوية والأفكار والقيم والقواعد في تفسير سلوك للفاعلين الدوليين، ويعتبر أليكسندر ونت من أهم العلماء الذين أسهموا في تطوير البعد الخاص بالهوية في هذه النظرية، في حين طور نيكولاس أونوف البعد الخاص بالقواعد القانونية، وفريدريك كراتوكويك البعد الخاص بالقيم والقواعد في العلاقات الدولية. للمزيد انظر:

Alexander Wendt," Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power", **International Organization**, Vol. 46, No. 2 ,Spring, 1992. Maja Zehfuss , **Op. Cit.**, pp. 1–37.

78– **Ibid.,** pp. 103–108.

ويتعلق **الشرط الثالث** بنوع الإستراتيجية التي يتبعها الفاعل، فكلما اتبع إستراتيجيات تهدف للسيطرة على العالم، تزداد فرص تحويل رؤيته للتغيير من كونها سياسات داخلية تهدف لتغيير مجتمعه إلى سياسات ذات طابع خارجي تؤثر في البيئة الخارجية للدولة. وقد تصطدم تلك السياسات بسياسات الدول الأخرى على المستوى الإقليمي أو العالمي، فيولد ذلك نوعا من التوتر والصراع، وقد تتوافق معها مما يولد نوعا من التعاون وربما التحالف.

ويتمثل **الشرط الرابع** في طبيعة الدولة التي يعمل فيها الفاعل ومدى قوتها وتماسكها. ويتعلق الشرط الخامس بالظروف الإقليمية والدولية، والتي تحدد بدرجة مهمة نوع الأدوات والإستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها. فعلى سبيل المثال، لم تستطع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، خلال فترة حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، أن تتبنى الأدوات ذاتها التي استخدمتها طالبان في أفغانستان لتنفيذ عقيدتها، كما أن السياق الداخلي والإقليمي والدولي في الفترة التالية على سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر في 3 يوليو 2013 سمح للجماعات المسلحة بأن تعاود نشاطها بالأدوات ذاتها التي استخدمتها خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وربما بإستراتيجيات أكثر تعقيدا.

ومن ناحية ثالثة، تتعامل الباحثة مع متغير القوة على أنه متغير مستقل عن الهوية المركبة للفاعل، حيث يعد من المتغيرات الوسيطة التي قد تعزز من تأثير الهوية أو تأثير المصلحة ، أو تحد منه. وتذهب إلى أنه رغم أن هوية الفاعل تحدد مصلحته، إلا أنه بمجرد نشأتها قد تمارس تأثيرا يتعارض مع تأثير الهوية، ويحد منه، مع الاهتمام بتحليل مدى الاتساق بين تأثير الهوية على سلوك الفاعل، مع تأثير المصلحة الخاصة به.

ووفق تصور الباحثة، فإن القوة بطبيعتها نسبية، وتتأثر بالسياق المحيط بالفاعل، وبميزان القوى بينه وبين الفاعلين الآخرين، فالخبرة التاريخية تكشف عن أن قوة الفاعل تلعب دورا مهما في تحديد تأثير الهوية فى السياسة الخارجية له، أي أن العلاقة بينهما تكاملية. على سبيل المثال إذا قبلنا ما ذهب إليه سي باجالي من أن الهوية الإسلامية الشيعية لإيران كانت سببا في الحرب العراقية –الإيرانية، ولو لم تمتلك إيران القوة العسكرية اللازمة للدخول في هذه الحرب، لم تكن قد دخلتها واستمرت فيها مدة ثماني سنوات، وبالتالي تحتاج الهوية إلى عدد من الشروط، حتى تستطيع أن تؤثر في السياسة الخارجية للفاعل على النحو السابق ذكره.

ثالثا: حالة حزب الله: تزايد تأثير «المصلحة» على السياسات الخارجية تجاه الصراع مع إسرائيل

يحلل هذا الجزء من الدراسة، حالة حزب الله كإحدى الحالات الأكثر تأثيرا في تفاعلات إقليم الشرق الأوسط، من خلال تحليل السياسات الخارجية تجاه قضية الصراع مع إسرائيل في الفترة التالية على حرب 2006 وحتى أكتوبر 2014، وذلك استنادا للإطار التحليلي السابق توضيحه.

وتتكون الهوية المركبة لحزب الله، كما استقرت في الفترة التالية على الحرب، من مكونات مادية، تتمثل في امتلاكه جناحاً مسلحاً، وموارد اقتصادية مستقلة عن الدولة، ومناطق نفوذ خاصة به، ومكونات غير مادية، تتألف من كونه فاعلا دينيا يتخذ من الإسلام الشيعي قاعدة لنشأته، فضلا عن لعبه أدوارا محددة تتألف من دوره كفاعل «شريك» في النظام السياسي خاصة بعد أزمة مايو 2008، يؤثر على سياسات الدولة، ومن دوره كحركة «مقاومة»، تقاوم إسرائيل.

وقد لعبت الهوية المركبة لحزب الله، دورا مهما في تحديد مصلحته الإستراتيجية فيما يتعلق بقضية الصراع مع إسرائيل، وهي الحفاظ على بقائه survival كفاعل INSA، من خلال تجنب المواجهة المسلحة الشاملة مع إسرائيل. فكما عرف ونت المصالح على أنها «معتقدات beliefs حول كيف يتم إشباع الحاجات"، فإن لحزب الله نوعين من الحاجات في تعامله مع قضية الصراع مع إسرائيل، يتمثل النوع الأول في الحاجات المادية material needs، الخاصة باستمرار امتلاكه السلاح، وهي تشكل الجزء المادي للمصلحة. وينصرف النوع الثاني إلى حاجات الهوية، وهي خاصة بكون الحزب فاعلا مستقلا عن الدولة، وحاميا للجماعة الشيعية في لبنان.

وتعتمد الدراسة في تحليلها لتأثير الهوية والمصلحة على سياسات حزب الله تجاه الصراع مع إسرائيل على منهج تألف من عدد من الخطوات الإجرائية. أولاها تحليل التوجهات المعلنة والسياسات الفعلية لحزب الله، خلال فترة الدراسة تجاه قضية الصراع مع إسرائيل، فتحليل تأثير الهوية على سلوكه مرتبط بالفترة الزمنية المحددة وبالقضية محل الدراسة فقط، وهو ما يضع قيوداً على تعميم النتائج. ويتم تحليل التوجهات المعلنة من خلال تحليل كيفي للتصريحات الرسمية لقيادات حزب الله، وتم الاعتماد بصورة رئيسية على تصريحات السيد حسن نصر الله، الأمين العام للحزب، باعتباره مركز الثقل السياسي في الحزب.

كذلك سيتم تحليل السياسات الفعلية policies التي اتبعها الحزب خلال فترة الدراسة، اعتمادا على التصريحات الرسمية الصادرة عن القيادات، وكما تم توثيقها في التقارير المعلوماتية الصادرة عن الحزب، أو عن المجموعة الدولية للأزمات، حيث تكتسب تقارير هذه المجموعة أهمية كبيرة، بسبب اعتمادها على العمل الميداني، أثناء الفترة التي تغطيها هذه الدراسة.

كما تميز الباحثة، بين مستويين لتأثير الهوية على السلوك، مستوى التأثير البنائي constitutive للهوية، حيث تقود الهوية تصور صانع القرار للواقع، وتساعده على فهم الوضع السياسي، وتخلق مصالح للفاعل، وتعدل أو تغير مصالحه، وتحدد غايات الفاعل وأهدافه، والتي قد يكون فيها بعد مادي، خاص بامتلاك موارد معينة، مثل امتلاك السلاح والتمثيل في الحكومة. ويتمثل المستوى الثاني في التأثير التنظيمي regulative، حيث تلعب الهوية دورها فى تنظيم سلوك الفاعل، وتوجهه، وتحدد أي السلوكيات "شرعية" وأيها "غير شرعية" استنادا لهويته، وتعطي أولوية لآليات تنفيذ هذه السلوكيات، سواء كانت آليات مادية أو غير مادية.

وتنصرف الخطوة الثانية، إلى تحليل درجة اتساق هذه التوجهات المعلنة، والسياسات الفعلية، مع معاني الهوية الخاصة بحزب الله، ومعاني المصلحة الإستراتيجية بالنسبة له، وذلك في محاولة لاستنتاج تأثير عدم الاتساق على سلوك حزب الله، ومدى قدرته على تطوير إستراتيجيات أو آليات لمعالجة هذه الحالات.

وستكتفى الدراسة بتناول تأثير الهوية والمصلحة على سياسات حزب الله تجاه قضية الصراع مع إسرائيل ويمكن القول إن المصلحة الإستراتيجية لحزب الله والخاصة باستمرار بقائه كفاعل INSA، لعبت دورا في دعم التغير في سياساته تجاه إسرائيل طوال هذه الفترة، على نحو لايتسق وهويته المركبة. ورغم أن هذه المصلحة تشكلت بتأثير من هوية الحزب، إلا أنها أصبحت تمارس تأثيرا مستقلا على سياسات الحزب الخارجية، على نحو يسمح بالحديث عن اتجاه حزب الله لتغيير هويته، بما يخدم هذه المصلحة[79].

79– لاحظت الباحثة أثناء العمل الميداني في لبنان، أن هناك إدراكا من القوى المتحالفة مع حزب الله، لاسيما حركة أمل والتيار الوطني الحر للطابع البراجماتي للحزب، فوفق تعبير قبلان قبلان القيادي في حركة أمل « حزب الله براجماتي مثل أمل فيما يتعلق بمصلحة البلد ». انظر: مقابلة أجرتها إيمان رجب مع قبلان قبلان، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل ورئيس مجلس الجنوب، بيروت، 18 أبريل 2014.

بعبارة أخرى، رغم كون حزب الله فاعل INSA، وما يعنيه ذلك من أهمية الهوية المركبة له في تحديد سلوكه، إلا أنه يظل فاعلا رشيدا له مصالح محددة، وهذه المصالح تؤثر على سلوكه. حيث أصبح حزب الله يدرك ارتفاع تكلفة المواجهة مع إسرائيل والتي قد تهدد استمرار بقائه. فعلى سبيل المثال، كشفت حرب 2006 عن وجود ارتباك في القاعدة السياسية والاجتماعية لحزب الله، وتراجع قدرتها على تحمل تكلفة أي مواجهة جديدة مع إسرائيل. ورغم أن هذه القاعدة هي قاعدة شيعية، تلتزم عقائديا بالحزب كما يشير لذلك نعيم قاسم، إلا أن بها تناقضات، فهناك تيار شيعي لا يتفق مع الأجندة الدينية لحزب الله وينتقد علاقاته مع إيران، ولكن يؤمن بالمقاومة، ويستفيد من خدمات الحزب ويراه مصدرا للأمن، ومصدرا للتهديد والصراع في الوقت ذاته[80].

ومثل هذا الارتباك، يحدث حين ترتفع تكلفة المواجهات التي ينخرط فيها حزب الله، خاصة فيما يتعلق بعدد القتلى. وقد بدأت بعض مؤشرات هذا الارتباك تتضح بعد زيادة تدخل حزب الله في سوريا، حيث أصدر صبحي الطفيلي، الأمين العام السابق لحزب الله، فتوى نزعت الشرعية الدينية عن مشاركة حزب الله في الصراع في سوريا، حيث رأى أن "من يقتل الأطفال ويروّع الأهالي ويدمر المنازل في سوريا وهو من حزب الله ذاهب إلى جهنم ولا يعتبر شهيداً"[81]. وتشير تقارير صادرة عن الجيش السوري الحر إلى اتجاه حزب الله لتنفيذ إعدامات ميدانية لمقاتليه من آل مرتضى وآل زعيتر لعدم التزامهم بأوامره، وسقوط ما بين 5-7 من عناصر الحزب يوميا خلال يوليو 2013، ودفن أكثر من 20 بشكل غير معلن، وشراء سكوت الأهالي بالمال، حيث يدفع مابين 25 إلى 30 ألف دولار للأسرة الواحدة[82].

ويلاحظ، أن حزب الله يحاول احتواء تأثير هذا الارتباك، بين قواعده بصورة رئيسية، من خلال اللجوء إلى التراث الديني الشيعي، للحفاظ على تماسك مقاتليه في سوريا. فعلى سبيل المثال، برر حزب الله لقواعده "الجهاد" في القصير في مايو 2013، بفتوى صدرت عن خامنئي، ونقلها لمجاهديه هناك مصطفى بدر الدين قائد جبهة الحزب في القصير.

وتشير الخبرة العملية بالنسبة للفاعلين INSAs في الشرق الأوسط، إلى أنه عندما يجد الفاعل INSA تعارضا بين معاني الهوية الخاصة به، ومعاني المصلحة في موقف معين، فإنه يتبع سلوك يتسق ومعاني المصلحة الخاصة به، ويتم علاج هذا التعارض، وحصر تأثيره على شرعية الفاعل، بالحفاظ على عدم الاتساق بين التوجهات المعلنة للفاعل، والتي تعكس معاني الهوية، والسياسات الفعلية والتي تعكس معاني المصلحة. ويرجع ذلك، إلى كون الفاعل INSA، فاعلا له مصالح خاصة بالحفاظ على بقائه ، ورغم أن هويته تعد مرتكزا لبقائه، ووجوده بالنظر لكونه INSA، إلا أنه في حال تعارض ما تفرضه من سلوكا مع بقائه، فإنه عادة ينزع إلى اتباع سلوك يتعارض مع الهوية، مثل حالات الحرب الشاملة. وتظل قدرة الفاعلين INSAs، على إدارة التعارض بين الهوية والمصلحة بهذه الطريقة لفترات طويلة، محط تساؤل، لاسيما وأن الحفاظ على عدم الاتساق، قد يؤثر على تماسك الفاعل من الناحية التنظيمية، وعلى شرعيته بين قواعده.

80- المجموعة الدولية للأزمات، «طبول الحرب .. إسرائيل ومحور المقاومة»، تقرير الشرق الأوسط رقم 97، 2 أغسطس 2010، ص11.

81- « أمين حزب الله السابق: مَنْ يُقتل من الحزب بسوريا ذاهب لجهنم"، 26 فبراير 2013، **موقع العربية نت**:
http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/26/268361.html

82- «الجيش الحر: لدينا أسرى من حزب الله»، **إيلاف**، 26 مايو 2013:
elaph.com/Web/news/2013/5/814289.html

ومن ناحية أخرى فإن التعامل مع الهوية كمتغير يؤثر في سلوك حزب الله، خاصة فيما يتعلق بالتوجهات المعلنة له، لايعني أنه تأثير بدون "حدود"، أو أنه تأثير أوتوماتيكي كما يرى ونت، حيث إن مدى توافر "شروط التأثير" السابق توضيحها، قد يعزز من هذا التأثير أو يحد منه، لصالح تأثير متغير المصلحة، ويمكن تحديد المتغيرات في ثلاثة متغيرات رئيسية هي إدراكات Perceptions القيادة حول أولوية قضية الصراع مع إسرائيل بالنسبة لبقاء الحزب، وميزان القوى مع إسرائيل، ودورة حياة الفاعل خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الدولة، وكل منها أثر بشكل ما على سياسات حزب الله تجاه قضية الصراع مع إسرائيل على النحو التالي :

1 – إدراكات القيادة.. الصراع في سوريا هو الأولوية

تلعب إدراكات القيادة دورا مهما في تحديد سلوك الفاعل INSA المتعدي للحدود، وما إذا كان سيتسق مع الهوية المركبة للفاعل أو لا، فإذا كانت القضية تمثل أولوية للفاعل INSA المتعدي للحدود ، أي أن تكون وفق إدراكات القيادات تهدد بقاء الفاعل ،أو أحد مكونات الهوية، عادة ما يكون تأثير الهوية واسع النطاق، ويشمل التوجهات المعلنة والسياسات الفعلية، ويكون تأثير المصلحة الخاصة بالفاعل، وغيرها من المتغيرات المادية قاصرا على وضع "سقف" لهذا التأثير. أما إذا كانت القضية لاتمثل أولوية للفاعل، وتؤثر على سلوك الفاعل فقط، كما هو في حالة الحرب التي خاضها حزب الله ضد إسرائيل في 2006، والتي كانت تدور حول مستوى العنف الذي سيستخدمه حزب الله في مواجهة إسرائيل، ونطاق العنف، فإنه يتعامل معها في سياساته الفعلية وفق اعتبارات المصلحة، ببراجماتية، ويكون مستعدا لتغيير هويته وتغيير الأدوار التي يمارسها في إدارة هذه القضية، خاصة إذا كان عدم تغييرها يهدد المصلحة الخاصة به.

ويعد حزب الله، فاعلا موحداunitary ، ويعبر عنه الأمين العام، الذي يحتل مكانا مهما في الهيكل التنظيمي للحزب، حيث يشير أحمد حمزة في كتابه عن حزب الله إلى أن نصر الله أصبح هو مركز ثقل الحزب center of gravity، وذلك لعدة أسباب، إذ يشغل نصر الله منصب الأمين العام منذ 1992 حتى الآن، أي منذ انتخابه لهذا المنصب بعد اغتيال سيد عباس الموسوي في فبراير 1992، وزادت شرعيته بين أعضاء الحزب بعدما فقد ابنه الأكبر هادي في أبريل 2000[83]. كما أنه مؤمن بولاية الفقيه. ويشير حمزة إلى أن التجديد لنصر الله للولاية الثالثة كان مخالفا للنظام الداخلي للحزب، وما سمح بذلك هو تدخل الولي الفقيه آية الله علي خامنئي من أجل السماح بإعادة انتخابه[84].

ويكشف تحليل الخطاب المعلن للسيد نصر الله في الفترة التالية على حرب 2006، وكذلك السياسات الفعلية لحزب الله، تجاه قضية الصراع مع إسرائيل، عن أن طبيعة التهديد الذي تطرحه إسرائيل على حزب الله في الفترة التالية على حرب 2006 قد تغير، وعن أن هناك تصورا رئيسيا أصبح يسيطر على إدراكات القيادة بأن القضية التي تهدد بقاء الحزب، هي قضية الصراع في سوريا وليس الصراع مع إسرائيل، وأن المصلحة الإستراتيجية لحزب الله هي تجنب الدخول في مواجهة مسلحة معها.

83– للتفاصيل انظر: نعيم قاسم، **حزب الله: المنهج–التجربة–المستقبل (لبنان ومقاومته في الواجهة)**، (بيروت: دار المحجة البيضاء، الطبعة الثامنة ، 2011)، ص ص 185–186.

84 Ahmed Nizar Hamzeh, **In the Path of Hezbollah**, (NewYork: Syracuse Union Press, 2004), p. 48.

فمن ناحية، ظلت التوجهات المعلنة لحزب الله تصور إسرائيل على أنها العدو، وأن بقاءها هو "تهديد" له، وأنه في حالة "صراع" معها، وذلك بالنظر كما يرى حسن نصر الله إلى «نواياها وأطماعها ومشاريعها»[85]. وقد اعتبر نصر الله حالة العلاقات مع إسرائيل على أنها حالة «عداء دائمة»، إذ تمثل إسرائيل وفق تصوره «خطرا دائما»[86]، ويرى أن «العدوان الإسرائيلي على لبنان لم يتوقف»[87]. ويشير السيد محمد فنيش، القيادي في حزب الله، إلى أن هذا التصور، مرتبط «بالنظرة العقائدية للكيان الصهيوني، وكذلك النظرة الإستراتيجية له، وللتوظيف الدولي له»[88]، والتي تجعل تهديده قائما، رغم انسحابه من الأرض اللبنانية في سنة 2000.

وقد ميز السيد نصر الله بين ثلاثة أنواع من العدوان الإسرائيلي، يتمثل النوع الأول في «العدوان القائم»[89]، والذي يعبر عنه انتشار القنابل العنقودية في الجنوب منذ حرب 2006. وينصرف النوع الثاني إلى «العدوان الأمني»[90]، والذي يعبر عنه وجود العملاء والجواسيس، والخروقات المستمرة للسيادة اللبنانية، والتي قدرها نصر الله طوال الفترة من 14 أغسطس 2006 وحتى 14 أكتوبر 2010 بما يزيد على 7 آلاف خرق. ويتمثل النوع الثالث في الحرب النفسية ضد الحزب، والتي رأى نصر الله أن إسرائيل تمارسها من خلال «تحذير اللبنانيين من تمثيل حزب الله في الحكومة»، ودعواتها المستمرة لنزع سلاح الحزب[91].

ورغم هذه التوجهات المعلنة لحزب الله، إلا أنها لا تعكس أولوية إسرائيل كمصدر تهديد مباشر لبقاء حزب الله على مستوى السياسات الفعلية له، مقارنة على سبيل المثال بالصراع في سوريا، الذي تزايدت أهميته كمصدر تهديد للحزب خلال الفترة التي تغطيها هذه لدراسة، وذلك بالنظر إلى مؤشرين.

يتعلق **المؤشر الأول**، بتغيير ماهية التهديد الذي تطرحه إسرائيل كما يتصوره حزب الله، على نحو سمح للحزب بتبرير التخلي عن المواجهة المسلحة المباشرة معها، وقبوله بالمسار الدبلوماسي الذي تتبناه الدولة اللبنانية كما سيتضح لاحقا، دون أن يعني ذلك تخليه عن تصوره بأنه في حالة «صراع» مع إسرائيل[92]، حيث ارتبط تصوير حزب الله لإسرائيل على أنها مصدر التهديد المباشر له، بكونها كذلك بالنسبة لبقائه كفاعل INSA، وليس بالنسبة للدولة اللبنانية، حيث صرح نصر الله بأن "الذي يعنيني هو الإسرائيلي، لأن حربي هي مع الإسرائيلي، لأن صراعي هو معه"[93]. وفي تبريره لهذا التصور لجأ إلى نظرية المؤامرة، حيث صور أن هدف «سحق المقاومة» يأتي في إطار مشروع أمريكي للمنطقة هدفه «رسم معالم الشرق الأوسط الجديد»، ووفق تصوره، بعد أن أحبطت حرب 2006[94] تنفيذ هذا المشروع، أصبح البديل هو استهداف حزب الله باعتباره «العدو» و«المشكلة»[95].

85- خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 2 أغسطس 2013.
86- **المرجع السابق.**
87- خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله،14 أغسطس 2010.
88- مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشئون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت ، 17 أبريل 2014.
89- المرجع السابق.
90- المرجع السابق.
91- خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله،14 أغسطس 2009.
92- صرح محمد فنيش، القيادي في حزب الله، بأنه « تغيرت وسائل المقاومة، ولكن لم يتوقف الصراع». مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشئون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت ، 17 أبريل 2014.
93- خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله،14 أغسطس 2012.
94-خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله،14 أغسطس 2010
95- خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله،14 أغسطس 2012

إلى جانب ذلك، يرى محمد فنيش، القيادي في حزب الله، أن نوع التهديد الذي تطرحه إسرائيل على حزب الله قد اختلف، فوفقا له كانت إسرائيل قبل حرب 2006 «تهدد وتمارس»، وبعد الحرب لم تعد قادرة على ذلك بسبب وجود المقاومة، وأصبح التهديد الذي تطرحه هو التخطيط للتخلص من المقاومة[96].

ويتمثل **المؤشر الثاني** في تراجع الحزب عن تبني إستراتيجية «الحرب المفتوحة» open warfare مع إسرائيل. التي تبناها في خطابه أثناء حرب 2006، والتي عبرت عن تصعيد الحزب في المواجهة مع إسرائيل، فهذه الحرب غير محددة في نطاقها الزمني، أو المكاني، وكل شيء فيها ممكن، ولا تقيدها قيود أخلاقية، أو قانونية، حيث دخل حزب الله مرحلة "الهدنة" غير محددة المدة مع إسرائيل، وكرر في خطاباته أنه "لا يعتقد" أن هناك "حرب إسرائيلية قريبة على لبنان"[97]، وتخلى بذلك في توجهاته المعلنة للحزب عن فكرة أن الحرب وشيكة، فهو لا ينوي البدء بمهاجمة إسرائيل[98].

كما التزم الحزب في سياساته الفعلية بعدم الاشتباك العسكري مع إسرائيل، حيث رأى نصر الله أن مسئولية الاشتباك تقع على عاتق الدولة والجيش اللبناني. وقد ترجم هذا الموقف إلى سياسة فعلية كما سيتضح لاحقا، في معركة العديسة، حيث برر نصر الله عدم مشاركة الحزب في المواجهات بأن «الجيش هو الذي يدير المعركة»[99].

وتجادل هذه الدراسة، بأن هذا التصور لماهية التهديد الإسرائيلي، سمح لحزب الله بتوظيف إسرائيل في صراعه الداخلي مع القوى اللبنانية حول مقومات بقائه كفاعل مسلح، وحول دوره في الحكومة اللبنانية، أي أنه سمح بتحويل إسرائيل إلى قضية داخلية، خاصة وأن نصر الله يرى أن الإستراتيجية التي تتبعها إسرائيل والولايات المتحدة في «سحق المقاومة»، لا تقوم على شن حرب شاملة ضد لبنان، وإنما على «عملية سياسية داخلية نتاج حراك داخلي»[100]، في إشارة إلى الحوار الوطني المعني بمناقشة مستقبل سلاح حزب الله، حيث أصبح «الهدف الإسرائيلي» كما يرى نصر الله هو نزع سلاح الحزب[101]. ويفسر ذلك تراجع أولوية المواجهة المسلحة مع إسرائيل بالنسبة لحزب الله، فمعركة البقاء بالنسبة للحزب أصبحت في الداخل، وليست على الحدود مع إسرائيل.كما أن هذا يفسر أيضا استمرار تصوير حزب الله في خطابه «الرسمي» وليس في سياساته الفعلية، لإسرائيل على أنها العدو المباشر، على نحو يوفر له شرعية داخلية لاستمرار استقلال سلاحه، إذ يعد التهديد الإسرائيلي هو القضية التي تتوافق حولها القوى اللبنانية[102]، وهو ما انعكس في البيانات الخاصة بالحكومات اللبنانية المتتالية منذ حرب 2006، بما في ذلك رؤية الرئيس ميشيل سليمان حول الإستراتيجية الدفاعية للبنان، حيث نصت رؤيته

96– مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشئون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت ، 17 أبريل 2014.

97– انظر خطابات السيد حسن نصر الله في تواريخ: 14 أغسطس 2009 ، وخطاب 14 أغسطس 2010، وخطاب 14 أغسطس 2011.

98–خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله،14 أغسطس 2009.

كما كرر السيد نصر الله المعنى نفسه في خطابات عدة، منها خطاب 14 أغسطس 2010، الذي صرح فيه بأنه «إذا ضربتم أرضنا سنقاتل»؛ و خطاب 14 أغسطس 2011، حين صرح بأنه «نحن لسنا طلاب حرب نحن جماعة تدافع عن بلد وعن كرامة، ولكن لو وقعت الحرب مسئوليتنا هي ان نواجهها».

99–خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله،14 أغسطس 2010.

100– مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشئون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت ، 17 أبريل 2014.

101– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 14 أغسطس 2008

102– أكد ذلك قياديان من التيار الوطني الحر الذي يرأسه ميشيل عون، ومن حركة أمل. انظر: مقابلة إيمان رجب مع النائب ناجي غاريوس، النائب عن التيار الوطني الحر في مجلس النواب، بيروت، 19 أبريل 2014، مقابلة إيمان رجب مع د. قبلان قبلان، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل ورئيس مجلس الجنوب، بيروت، 18 أبريل 2014، مقابلة إيمان رجب مع معن بشوري، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي في لبنان، بيروت، 17 أبريل 2014، مقابلة إيمان رجب مع حسن منيمنة، وزير سابق، بيروت، 18 أبريل 2014.

على أن العدو بالنسبة للبنان هو «العدو الإسرائيلي، الذي يكرر اعتداءاته على السيادة اللبنانية، ويحتل الأراضي، ويطمع بجزء من ثروة لبنان المائية والنفطية»[103].

إلى جانب ذلك، تتفق القوى اللبنانية على اختلاف انتماءاتها السياسية، على أن سلاح حزب الله مهم من أجل «ردع» إسرائيل، بما في ذلك تيار المستقبل، رغم إشارة أحد قياداته إلى كون سلاح الحزب هو «سلاحها إقليميا»[104].

ومن ناحية ثانية، واتساقا مع هذا التغير، تراجع استخدام نصر الله لإسرائيل في خطاباته باعتبارها مصدر تهديد لحزب الله بعد مشاركته في الصراع في سوريا، وتأكيده في المقابل كونها مصدر تهديد للدولة اللبنانية، خاصة مع تزايد رفض القوى اللبنانية استمرار مشاركته في الصراع في سوريا، خاصة بعدما أعلن رسميا في خطابه في 25 مايو 2013 لأول مرة عن مشاركته الصريحة في الحرب في سوريا إلى جانب النظام[105]، حيث تحدث نصر الله في خطاب 2 أغسطس 2013 عن «النوايا السيئة» لإسرائيل تجاه لبنان، وعن «تهديد إسرائيل اليومي بالحرب على لبنان» وسيطر على خطابه أن هناك حربا «محتملة» تستعد لها إسرائيل[106]، رغم أنه سبق واستبعد احتمال الحرب معها.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا الرفض لم يكن من قبل قوى 14 آذار فقط، التي رأت أن تدخل حزب الله في سوريا حوله إلى «رأس حربة في جريمة موصوفة ينفذها النظام ضد شعبه، بل إلى ما يمكن وصفه بجيش الدفاع الإيراني عن نظام بشار الأسد» [107]، وإنما أيضا من قبل التيار الوطني الحر المتحالف مع حزب الله في إطار تحالف 8 آذار، حيث أعلن ميشيل عون أنه «ضد التدخل في سوريا»[108].

بعبارة أخرى، لم تعد المرحلة التي يمر بها حزب الله كفاعل INSA تعطي أولوية لإسرائيل، كقضية تضمن استمراره وبقاءه، بل على العكس فإن التعامل معها وفق المحددات القديمة قد يمثل تهديدا لبقاء حزب الله. فقد أصبح حزب الله ممثلا في الحكومة اللبنانية بصورة أكبر من قبل، وأصبح مساءلا سياسيا عن أي استخدام منفرد لسلاحه، في مواجهة إسرائيل، وخبرة حرب 2006 تفيد بأن تفرده مرة أخرى بقرار مواجهة إسرائيل سيرتب تكلفة سياسية قد لا يستطيع تحملها[109]. ولعل هذا يفسر حرص حزب الله على عدم السماح بوجود مناخ يسمح بالانزلاق لمواجهة مباشرة مع إسرائيل، نتيجة سوء فهم، أو سوء إدراك، أو سوء تواصل، وهو ما حرص حزب الله على تجنبه، بينه وإسرائيل، وهذا ما تكشف عنه واقعة الطائرة

103– انظر: نص البيان الخاص باجتماع الحوار الوطني، بيروت، في 11 يونيو 2012.

104–أكد ذلك عدد من المواطنين اللبنانيين في بيروت الشرقية والغربية. كما تبنى الموقف ذاته قياديين من التيار الوطني الحر الذي يرأسه ميشيل عون، ومن حركة أمل. انظر: مقابلة إيمان رجب مع النائب ناجي غاريوس، النائب عن التيار الوطني الحر في مجلس النواب، بيروت، 19 أبريل 2014، مقابلة إيمان رجب مع د. قبلان قبلان، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل ورئيس مجلس الجنوب، بيروت، 18 أبريل 2014، مقابلة إيمان رجب مع معن بشوري، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي في لبنان، بيروت، 17 أبريل 2014، مقابلة إيمان رجب مع حسن منيمنة، وزير سابق، بيروت، 18 أبريل 2014.

105–خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 25 مايو 2013

106–خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 2 أغسطس 2013

107– « الحريري: حزب الله يكرر بسوريا أفعال إسرائيل بلبنان"، ، **سي إن إن العربية** 20 مايو 2013:
http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/5/20/hariri.hezbullah/index.html

108–«عون ضد تدخل حزب الله في سوريا..نرفض «الستين» ولسنا مع «التمديد»»، **النهار**، 21 مايو 2013.

109–حل تفاصيل التفاعلات الخاصة بهذه الحرب، انظر: إيمان رجب، « تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية: دراسة حالتي حزب الله وحركة حماس»، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 157–182.

بدون طيار، التي أعلنت إسرائيل عن اختراقها مجالها الجوي في أبريل 2013، حيث سارع نصر الله في خطاب له في 30 أبريل 2013، الى نفي مسئوليته عن هذا الحادث[110]، كما لم يعلن علاقته بعملية مزارع شبعا التي أعلنت عنها وسائل الإعلام الإسرائيلي في 27 مارس 2014، واتهمت حزب الله بالمسئولية عنها. كذلك لم يؤكد أو ينفي علاقة الحزب بهذه العملية.

إلى جانب ذلك، مع اندلاع الثورة في سوريا في 25 مارس 2011، أصبح حفاظ حزب الله على بقائه، يتطلب ليس تأمين المتطلبات الداخلية لاستمرار وجوده في لبنان فقط، من حيث عدم صدور قانون ينزع سلاحه، وليس ردع إسرائيل فقط، وتجنب المواجهة المسلحة معها حتى لاتنفذ هجوما يقضي عليه، وإنما أيضا تأمين تحالفه الإقليمي مع سوريا، حتى يضمن استمرار وجوده كفاعل INSA، حيث يرى نصر الله أن سوريا ليست "جسر عبور فقط، هي سند حقيقي للمقاومة (..) على المستوى السياسي والمعنوي والشعبي والاجتماعي والعسكري"[111]، وأن سقوط سوريا سيترتب عليه أن «تحاصر المقاومة»[112].

وبالتالي، فإن انهيار النظام الحاكم في سوريا لا يضمن استمرار هذا الدعم لحزب الله، وهو ما كشف نصر الله عن بعض جوانبه، حيث تحدث صراحة عن مد النظام السورى لحزب الله بالصواريخ والتي تم استخدامها في حرب 2006، حيث صرح بأن «أهم الأسلحة التي قاتلنا بها في حرب تموز كانت من سوريا، وليس فقط في لبنان، وأيضا في قطاع غزة»[113] .

ولايقتصر مصدر تهديد الصراع في سوريا لبقاء حزب الله على سيناريو انهيار نظام الأسد فقط، وإنما يرتبط أيضا بديناميكيات الصراع هناك والتي ولدت جماعات سنية مسلحة، ينتمي بعضها للجماعات السلفية-الجهادية، التي تتبنى موقفا «تكفيريا» من حزب الله، وامتد تأثيرها إلى داخل لبنان، كما هو الوضع في حالة جماعة أحمد الأسير، والتي دخل معها حزب الله في اشتباكات مسلحة في صيدا[114]. فمن شأن تزايد نفوذ هذه الجماعات أن يحبط إستراتيجيات حزب الله التي سعى من خلالها لتحييد تأثير هويته الشيعية على سلوكه، بعد ما أدى تنامي تأثير هذه الجماعات إلى تزايد تأثير المكون الشيعي في هوية الحزب على سلوكه الداخلي والخارجي.

ورغم أهمية مشاركة حزب الله في الصراع في سوريا، على نحو يؤسس لمرحلة جديدة في دورة حياته كفاعل INSA، والتي وصفها نصر الله بأنها مرحلة "تحصين المقاومة، وحماية ظهرها (يقصد سوريا) "[115]، إلا أن حزب الله يمر بأزمة «شرعية» ناتجة عن عدم قدرته على تبرير تدخله في سوريا على نحو مقنع للدولة اللبنانية، وللقوى اللبنانية التي ترفض استمرار استقلال سلاحه وسياسته الخارجية. فعلى سبيل المثال، طالب الرئيس اللبناني ميشيل سليمان حزب الله «بالعودة إلى لبنان»، وأكد أنه «ضد انخراط حزب الله في الصراع السوري، لأن هذا التدخل يؤدي إلى توترات في لبنان»[116].

110–خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ، **موقع قناة المنار**،30 أبريل 2013:
http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=480369&cid=21&fromval=1

111– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله،14 أغسطس 2012

112–خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله،25 مايو 2013

113–خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله،14 أغسطس 2012

114–انظر على سبيل المثال، « رجل الدين السني أحمد الأسير يهدد باللجوء إلى "الخيار العسكري" ضد "حزب الله" "، **فرانس 24**، 20 يونيو 2013:
–http://www.france24.com/ar/20130619

115– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ، 2 أغسطس 2013

116– « ميشال سليمان يدعو حزب الله إلى وقف مشاركته في المعارك في سوريا "، **فرانس 24** 20 يونيو 2013 :/http://www.france24.com/ar/20130620

كما رأى سعد الحريري، رئيس تيار المستقبل، أن مشاركة نصر الله في الصراع في سوريا هى تنفيذ للسياسات الإيرانية، حيث رأى أن نصر الله يقرأ في قاموس واحد، هو قاموس المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي خامنئي، الذي ذهب السيد حسن خصيصا للاجتماع إليه في طهران وعاد منها بفتوى المشاركة إلى جانب بشار الأسد»[117].

ويلاحظ اتجاه حزب الله في محاولة منه لتحييد هذه الضغوط، ومعالجة أزمة الشرعية التي يمر بها، لتوظيف الخطر الإسرائيلي، من أجل تبرير تدخله في سوريا، حيث اتجه إلى تصوير الصراع في سوريا على أنه امتداد للتهديد الإسرائيلي لبقاء حزب الله، وأنه امتداد للمشروع الإسرائيلي-الأمريكي السابق الإشارة إليه، وأنه جزء من إستراتيجية إسرائيل والولايات المتحدة للقضاء عليه كحركة مقاومة مسلحة. ووفق هذا التصور، قسم نصر الله المنطقة إلى محورين، «المحور الأمريكي- الغربي- العربي-الإقليمي الذي يتوسل في الميدان التيارات التكفيرية (..)، وفي الطرف الآخر دولة أو نظام له موقف واضح من القضية الفلسطينية وحركات المقاومة والمشروع الصهيوني»، وأن حزب الله ينتمي للمحور الثاني[118].

هذا التصور، وإن كان يعبر عن مركزية إسرائيل في تبرير سياسات حزب الله الخارجية تجاه الصراع في سوريا، على مستوى التوجهات المعلنة للحزب، والتي صاغها على نحو يخدم بقائه، وهو تصور لقي تأييدا ما بين القوى اللبنانية، إلا أنها مركزية لا تعبر عن أولوية التهديد الإسرائيلي لبقاء حزب الله، بالنظر إلى السياسات الفعلية للحزب، حيث أصبح حزب الله يدرك أن معركة البقاء الحقيقية له هي في سوريا، وهذا ما أكده نصر الله بقوله «العنوان السوري هو الأشد أهمية وخطورة وحساسية»[119].

2 – ميزان القوى.. هدنة الأمر الواقع ومن دور «المقاومة» إلى «الدفاع» و«الردع»

يعد متغير ميزان القوى بين حزب الله وإسرائيل، متغيرا مهما في تحديد السياسة الخارجية لحزب الله تجاه قضية الصراع مع إسرائيل، وما إذا كانت تتسق ومعاني الهوية المركبة الخاصة بحزب الله، أو مع معاني المصلحة الإستراتيجية للحزب. ورغم أنه لا توجد تقديرات دقيقة لحجم الأسلحة التي يمتلكها حزب الله، أو التي قام بنقلها من الجنوب بعد تنفيذ القرار 1701، ولكنه وفق تقدير الأمين العام للأمم المتحدة يعد «الجماعة المسلحة الأضخم» في لبنان[120].

وقد كشفت حرب 2006 عن ارتفاع في تكلفة الدخول في أية مواجهة جديدة مع إسرائيل، ليس بالنسبة لحزب الله فقط وإنما بالنسبة لإسرائيل أيضا، خاصة مع استعادة قواعد الردع بين الجانبين كما سيتضح لاحقا. إلى جانب ذلك، أصبحت هناك من الناحية العملية، منطقة عازلة بين حزب الله وإسرائيل تقلل احتمال الاحتكاك المباشر بينهما، وتم تفعليها بزيادة عدد العمليات التي تنفذها القوات المؤقتة بالتعاون مع الجيش في الجنوب، والتي بلغ عددها 11 ألف عملية إلى جانب 5 آلاف من الجيش اللبناني، وهو ما حال دون قدرة حزب الله على إعادة بناء نظام الأنفاق والمخازن والمعدات التي اعتمد عليها في حرب 2006 [121].

117– « الحريري: نصرالله يختزل الدولة ويقاتل بسوريا بفتوى خامنئي"، ، **سي إن إن العربية** 15 يونيو 2013: http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/6/15/hariri.nasrallah/index.html

118– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ، 2 أغسطس 2013

119–خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ، 30 أبريل 2013

120– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، : ، مجلس الأمن الدولي– الأمم المتحدة 28 فبراير 2011 و 14 نوفمبر 2011.

121– Jonathan Levinson, "Rubber Match: a third Lebanon War", **Small Wars and Insurgencies** , Vol. 23, No,2, May 2012, p. 310

ويرتبط بارتفاع تكلفة توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية لحزب الله، الوجود العسكرى للحزب فى البقاع عسكريا، بالإضافة إلى الوجود السياسى في الحكومة اللبنانية، حيث ستعني عمليا حرباً ضد الدولة، وهو ما سيمثل ضغوطاً على الولايات المتحدة التي تدعم الحكومة اللبنانية، وحرباً ضد سوريا التي يمثل البقاع الشرقي خاصرة إستراتيجية لها، وهو أمر لم يختبر رد فعلها عليه بعد[122].

لقد شهدت الفترة التالية على حرب 2006، تخلي حزب الله عن استقلال قراره الخاص بالمقاومة المسلحة ضد إسرائيل، كمسار لتحرير الأرض اللبنانية المحتلة، وعن المبدأ الذي تحدث عنه نعيم قاسم «لا عودة للأرض مع المفاوضات، ولا قدرة للاحتلال على الاستمرار مع المقاومة»[123]. ورغم أن الحزب، ظل متمسكا في خطابه الرسمي، بأن العلاقات مع إسرائيل هي في «عداء» دائم[124]، إلا أنه ظل ملتزما بما نص عليه قرار 1701 فيما يتعلق بالتزام التهدئة في الجنوب، حيث لم يسع الحزب لتنفيذ أي عمليات عسكرية في هذه المناطق أو في أي من الأجزاء التي تحتلها إسرائيل، على نحو خلق حالة «هدنة» طويلة المدى مع إسرائيل[125].

ويفسر الوزير محمد فنيش، ممثل حزب الله في الحكومة اللبنانية، هذا التحول في سياسات حزب الله، بتغير «ظروف المواجهة»، مقارنة بالظروف التي كانت سائدة في الفترة السابقة على 2006. فقد أشار فنيش فى هذا الإطار إلى ثلاثة عوامل رئيسية، أولها أن الأجزاء المتبقية تحت الاحتلال هي غير مأهولة بالسكان، ولا يتحقق فيها شرط الاحتكاك المباشر مع القوات الإسرائيلية. وينصرف العامل الثاني إلى أن قضية الأسرى عولجت. وأخيراً يتعلق العامل الثالث بالضغوط الداخلية في لبنان، والتي دفعت الحزب إلى «ميادين» مواجهة مختلفة، تتمثل في «جهوزية المقاومة»، وأن يكون «قوة إضافية لحركة المقاومة في العالم العربي، خصوصا داخل فلسطين».

ويرى فنيش، استنادا لهذه العوامل، أن معنى المقاومة، أو «المواجهة» مع إسرائيل، وهو المفهوم الذي فضل فنيش استخدامه في مقابلة الباحثة معه، أصبحت مرتبطة بـ«جهوزية المقاومة»، وليس بتنفيذ عمليات عسكرية ضدها كما كان الوضع طوال الفترة(1982–2000)، أو باعتقال الأسرى كما كان قبل حرب يوليو 2006[126]. وهو ما يعني عمليا، وفق تصور الباحثة، تعزيز حزب الله من ترسانته العسكرية، ومن قدراته العسكرية.

واستنادا لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن تنفيذ القرار 1701 ظلت «الحالة مستقرة دون حدوث مواجهات أو نزاعات علنية»[127]، حتى بعد اندلاع الثورة في سوريا، رغم تخلل هذه الفترة الحرب في غزة (2008–2009)، وحرب الأيام الثمانية في

122– المجموعة الدولية للأزمات، «طبول الحرب . . إسرائيل ومحور المقاومة»، **مرجع سبق ذكره** ، ص 4.

123– نعيم قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 112–113.

124– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 14 أغسطس 2012.

125– لم تعترض القيادات اللبنانية المنتمية لقوى 8 آذار الذين قابلتهم الباحثة، على استخدام هذا التعبير.

126– مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشئون مجلس النواب عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت ، 17 أبريل 2014.

127– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701 ، في تواريخ: 26 فبراير 2010،و 26 يونيو 2013 ، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة. وذلك مع ملاحظة وجود "درجة من التوتر" خاصة على طول الخط الأزرق(الحدود مع إسرائيل) ، بسبب الفصائل الفلسطينية المسلحة الموجودة في مخيمات اللاجئين في الجنوب، والتي تدخل في اشتباكات مسلحة مع بعضها، مثل الاشتباك المسلح الذي وقع بين عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين –القيادة العامة في 8 أبريل 2010 انظر: تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701 ، في تواريخ: 1 يوليو 2010، 1 نوفمبر 2010، 14 نوفمبر 2011، 28 يونيو 2012، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة.

14 نوفمبر 2012. حيث لم ترصد تقارير الأمين العام الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، أي انتهاكات من جانب حزب الله للقرار، خاصة فيما يتعلق باستخدام السلاح ضد أهداف إسرائيلية أو ضد القوات المؤقتة، وذلك باستثناء انتهاك واحد أقر حزب الله بالمسئولية عنه، وهو خاص بتسيير طائرة بدون طيار أسقطها الجيش الإسرائيلي في 6 أكتوبر 2012 (انظر جدول رقم1).

جدول رقم (1): الخروقات البرية للقرار 1701 خلال الفترة يونيو 2009-2013

الجهة	إسرائيل	حزب الله	الجيش اللبناني	أخرى (رعاة/ مزارعون/ صيادون/ مدنيون/ مسلحون مجهولون)
العدد	3	–	8	33

المصدر: قامت الباحثة بتجميع هذه البيانات بالاعتماد على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، خلال الفترة ، 26 فبراير 2010 – 26 يونيو 2013 ، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة.

يشمل هذا الجدول الانتهاكات التي وقعت فعلا، والتى أعلن أي من الأطراف مسئوليته عنها، وبدأ بها أو كانت رد فعل على عملية إسرائيلية، أو استهدفت قوات الأمم المتحدة. وبذلك استبعدت الباحثة ما رصدته تقارير الأمين العام من أحداث وردت تحت نوع «أنشطة مخطط لها». نفذت هذه العناصر هجوما على أهداف إسرائيلية، باستخدام القنابل وصواريخ الكاتيوشا، ولم يتبناها حزب الله أو يعلن مسئوليته عنها، أو عبرت عن عبور رعاة وصيادين ومدنيين لبنانيين للخط الأزرق، ولكن ترتب على ذلك اشتباك مع القوات الإسرائيلية، واعتقالهم.

وبالتالي، تخلى حزب الله في السياسات الفعلية عن المقاومة المسلحة ضد إسرائيل والتي تقوم على الاشتباك المباشر معها، حيث لم يعد الدور المنوط بسلاح حزب الله مرتبطا بهذه المواجهات. وظل حزب الله متمسكا بقرار "تجميد" الأنشطة العدائية التي كان ينفذها ضد إسرائيل في مزارع شبعا، وبامتناعه عن الرد على الخروقات البرية لإسرائيل كما اعتاد أن يفعل. واتجه كما تشير لذلك المجموعة الدولية للأزمات إلى "منع" إطلاق الصواريخ من قبل مجموعات أخرى[128]، وهو ما أدخل العلاقات فعليا مرحلة "الهدنة والتسوية"[129] طويلة المدى.

وقد مثلت معركة العديسة في 3 أغسطس 2010 [130]، اختبارا لاستمرار هذه السياسة لحزب الله، حيث كانت أول قتال مباشر على الحدود منذ 2006 بين قوات من الجيش اللبناني وقوات من الجيش الإسرائيلي، حيث اتخذ حزب الله قرارا بعدم

128– المجموعة الدولية للأزمات، **مرجع سبق ذكره**، ص 10. إلى جانب ذلك، لم يتجه حزب الله، ورغبة منه في تجنب توفير أي مبرر لإسرائيل لشن حرب ثالثة، إلى القيام بأي عمل مباشر ضد إسرائيل من داخل لبنان أثناء حرب غزة خلال الفترة ديسمبر 2008–يناير 2009، واكتفى بانتقاد مصر، دون أن ينفي ذلك تقديمه الدعم اللوجستي لحماس وللفصائل الفلسطينية، وهو ما أكده الحزب بعد إعلان مصر إدانتها خلية حزب الله في مصر في 28 ابريل 2009، بتهريب الأسلحة إلى غزة ومهاجمة مواقع سياحية في سيناء وإطلاق النار على السفن بالسويس، حيث صرح نصر الله في 14 أغسطس 2009، بأنه «إذا كانت مساعدة الفلسطينيين تهمة، فنحن نعتز ونفتخر بهذه التهمة». وأوضح أن سامي شهاب المتهم من قبل السلطات المصرية، قدم دعما لوجستيا للأخوان الفلسطينيين من خلال نقل الرجال والعتاد إلى المقاومة في فلسطين. انظر: المجموعة الدولية للأزمات، «طبول الحرب . . إسرائيل ومحور المقاومة»، **مرجع سبق ذكره**، ص 3؛ «السيد نصرالله: التهم المصرية افتراء ولا نستحي بدعم الفلسطينيين»، ، **موقع قناة المنار** 10 أبريل 2009:
http://www.almanar.com.lb/NewsSite/NewsDetails.aspx?id=81168&language=ar

129– المجموعة الدولية للأزمات، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

130– لمزيد من التفاصيل حول هذه المعركة، انظر:
«Lethal Clash at Israeli–Lebanon Border», **NewYork Times**, August 3, 2010.

المشاركة فيها. وحرص نصر الله على تبرير عدم المشاركة في المعركة، رغم أنها كانت في "أعلى جهوزية لها"، حيث أوضح أن الحزب اتخذ قرارا بأن يكون في "تصرف" الجيش اللبناني،مشيرا إلى أنه تم الاتصال بقيادة الجيش لإعلامه بذلك، ، باعتبار أن "الجيش هو الذي يدير المعركة"[131]، ورغم أنه قد وقع نتيجة هذه المعركة 3 قتلى وأربعة مصابين من جانب الجيش اللبناني، فقد اعتبرها الأمين العام للأمم المتحدة "الأخطر من نوعها".

ولكن تزامن مع حالة الهدنة طويلة المدى بين الجانبين "حرب باردة"، أو كما سماها نصر الله "حرب استخبارات"، أو"حربا سرية"، و"حرب نفسية"، فمن جانبها كثفت إسرائيل اختراقها للمجال الجوي اللبنانى، وسعت لاختراق شبكة اتصالات حزب الله، من خلال إرسالها العديد من الجواسيس الى لبنان. وفى المقابل تتبع حزب الله محاولات التجسس تلك. حيث كشف الحزب عن جهازين في 1 نوفمبر 2009، وطلب من الجيش اللبناني التدخل لتفكيكهما بسبب عدم امتلاكه الإمكانيات اللازمة[132]. كما أقر حزب الله بالمسئولية عن تسيير طائرة بدون طيار أسقطها الجيش الإسرائيلي في 6 أكتوبر 2012.

إلى جانب ذلك، كان إحدى أدوات هذه الحرب الباردة ظاهرة "الرعاة" الذين يخترقون الخط الأزرق في مناطق مزارع شبعا "بشكل يومي تقريبا"[133]، كما تشير لذلك تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، وتشير تقديرات إلى أنها إحدى أدوات الاستخبارات التي اتبعها حزب الله لجمع المعلومات عن الوضع في الجنوب. وفي إطار هذه الحرب أيضا، يشير مسئولون إسرائيليون إلى أن حزب الله حاول الانتقام لمقتل عماد مغنية من خلال عمليات حاول تنفيذها في أذربيجان وتركيا وسيناء، بما في ذلك محاولة اغتيال رئيس الأركان الإسرائيلي، ولكنها إما أحبطت أو فشلت[134].

وترى الباحثة، أن عدم الاتساق بين التوجهات المعلنة لحزب الله، والتي تشير إلى حالة الحرب مع إسرائيل، وإلى استمرار المقاومة، وبين السياسات الفعلية للحزب والتي تعكس وجود هدنة طويلة المدى مع إسرائيل، وتراجعه كطرف مباشر في إدارة العلاقة مع إسرائيل، خلق إشكالية لحزب الله تتعلق بشرعية استمرار استقلال سلاحه عن الدولة اللبنانية، خاصة بعد أن تبين عدم فعالية الحديث عن المقاومة في خطابه الرسمي في إقناع القوى اللبنانية، التي هي "الآخر المهم" بالنسبة له، بشرعية استمرار استقلال سلاحه، حيث ظلت تطالب بنزع سلاح الحزب، وتتمسك بأن المقاومة وأصبحت "وظيفة ثانوية ومنتهية لسلاح حزب الله"[135].

وقد دفع ذلك الحزب لتبني أدوار جديدة لسلاحه، بعيدا عن مقاومة إسرائيل، تتمثل في ردع إسرائيل والدفاع عن لبنان، حيث صرح نصر الله بأن لدى حزب الله "قدرات عسكرية مهمة وكبيرة تستخدم لأغراض دفاعية"[136]. اتجه حزب الله في محاولة منه للتغلب على الفجوة بين خطاب المقاومة، والسياسات الفعلية للحزب تجاه إسرائيل، للتأكيد على أن سلاحه أصبح يقوم بدورين رئيسيين. فقرة جديدة يتمثل **الدور الأول** في ردع أي عدوان على لبنان، حيث تحدث نصر الله عن أن

131– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 14 أغسطس 2010.
132– «حرب باردة بين حزب الله وإسرائيل بالسباق على بنك الأهداف»، **العربية نت**، 12 نوفمبر 2009.
133– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، ، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة 26 يونيو 2013.

134– المجموعة الدولية للأزمات، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 20.
135– هادي الأمين، «سوريا : خريف مشروع المقاومة»، **الحياة**، 16 يوليو 2013.
136– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، في تواريخ: 26 فبراير 2010، و 1 نوفمبر 2010، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة.

دور سلاح حزب الله هو ردع إسرائيل، عبر عن ذلك قوله «نعزز عناصر القوة لنمنع وقوع الحرب»[137]. وطرح في هذا الإطار إستراتيجية تهدف لـ «منع» إسرائيل من شن حرب على لبنان، تستند إلى مبدأ التنسيق مع الدولة. وتتكون هذه الإستراتيجية من ثلاثة عناصر، هي إستراتيجية دفاعية تستند إلى الجيش والمقاومة والشعب، بحيث يتم الاستفادة من قوة المقاومة في ردع إسرائيل، واعتماد الردع في الخطاب المعلن للحزب حول قدرته على صد الضربة الأولى وتوجيه ضربة ثانية، والحيلولة دون حصول إسرائيل على معلومات كاملة عن الوضع في لبنان، من خلال استهداف فعال لشبكات التجسس ومحاكمة العملاء، حيث رأى نصر الله أنهم «أكبر حزب منظم في لبنان»[138]، مع استعداد الحزب للمشاركة في ذلك.

كما حرص نصر الله، على تبني خطاب يؤكد قدرته على الرد على أي هجوم تشنه إسرائيل، حيث أعلن في خطاب له فى 25 مايو 2010 أن الحزب «سيتصدى لأي هجوم تشنه إسرائيل برد عسكري مناسب، وعلى أي حصار بحري تضربه إسرائيل على لبنان باستهداف السفن المتوجهة إلى الموانى الإسرائيلية»[139]. واستند نصر الله في تبنيه هذا الدور لسلاح الحزب، إلى استعادة قواعد الردع بينه وإسرائيل في الفترة التالية على حرب 2006، والتي قامت من جانب إسرائيل على مبدأ «الضاحية الجنوبية»، والذي يعني أن أي قرية تنطلق منها صواريخ ضد إسرائيل سيتم الرد عليها باستخدام مفرط للقوة، وإحداث تدمير كبير، كما حدث في الضاحية الجنوبية في 2006 [140]. وفي المقابل، أعلن نصر الله عن عقيدة «تل أبيب» في خطاب له فى 8 أغسطس 2009، والتي أشارت إلى امتلاك حزب الله قدرة الرد على أي ضربة إسرائيلية لأي مدينة، بما في ذلك الضاحية، بضرب تل أبيب، ولكن ظل حزب الله متمسكا بفكرة الرد بالمثل، وليس الرد المفرط كما تهدد إسرائيل، وهو ما عكس اختلال ميزان القوى العسكري بين الطرفين، حيث تحدث نصر الله في 16 فبراير 2010، عن أن «أي أذى يلحق لبنان سيتم الرد عليه بقدر مماثل في إسرائيل، مطار بمطار ومصنع بمصنع»[141].

وينصرف **الدور الثاني**، إلى الدفاع عن لبنان، حيث صور نصر الله لبنان بدون سلاح المقاومة بأنه «بلد ضعيف ما عنده شي يدافع عن حاله»[142]. وتفسر الباحثة، تبني حزب الله لأدوار جديدة لسلاحه، بأن استمرار امتلاكه السلاح جزء من استمرار بقائه كفاعل INSA، فهو يرفض نزعه، أو دمجه في الجيش اللبناني، ولذا ورغم تراجع العمليات المسلحة ضد إسرائيل، يظل حزب الله يعزز من ترسانته العسكرية، حيث لايزال حزب الله يحتفظ بترسانة أسلحة، تعد استنادا لتقرير الأمين العام "كبيرة ومتطورة"[143]، و"مستقلة عن القدرة العسكرية للدولة"[144].

وتجادل هذه الدراسة، بأن تأثير الهوية المركبة لحزب الله، على وظيفة ودور سلاح حزب الله باتجاه قيامه بدور دفاعي عن لبنان، لا يزال محدودا، وقاصرا على التوجهات المعلنة للحزب، دون أن يترجم إلى سياسات فعلية للحزب، ويمكن تفسير

137– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 14 أغسطس 2009.

138– **المرجع السابق**.

139– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، ، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة 1 يوليو 2010.

140– Jonathan Levinson, "Rubber Match: a third Lebanon War", **Small Wars and Insurgencies** , Vol. 23, No,2, May 2012**,** p. 311; Dag Henriksen, "Deterrence by Default? Israel's Military Strategy in the 2006 War against Hizbullah", **The Journal of Strategic Studies,** Vol. 35, No,1, Feb. 2010, pp. 108–117.

141– المجموعة الدولية للأزمات، **مرجع سبق ذكره**، ص 2.

142– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 14 أغسطس 2009.

143– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1559، ، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة 18 ابريل 2013.

144– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، في تواريخ: 28 فبراير 2011 و 14 نوفمبر 2011، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة.

ذلك، بعدم توصل حزب الله إلى اتفاق مع القوى اللبنانية والحكومة اللبنانية حول مستقبل سلاحه، حيث لم تؤد مؤتمرات الحوار الوطني إلى نتيجة في هذا الصدد، وهو شرط ضروري حتى يمارس دوره الجديد.

ولم ينجح حزب الله في خلق توافق حوله داخل اجتماعات الحوار الوطني، المنوط بها صياغة إستراتيجية دفاعية للبنان. ويمكن رصد ملاحظتين مهمتين فى هذا الإطار. **الملاحظة الأولى**، أن مشاركة حزب الله في هذه الاجتماعات، بعد التشكيل الجديد في 28 فبراير 2010، ارتبطت بممارسته حق الفيتو على ما يطرح من تصورات، مع حرصه على تمرير تصوره كما هو، دون التفاوض مع القوى اللبنانية وتقديم تنازلات تسمح بالتوصل إلى اتفاق. وبسبب عدم استقرار الوضع الأمني في لبنان بسبب الصراع الدائر في سوريا منذ مارس 2011، إلى جانب الخلافات السياسية بين القوى اللبنانية، لم يعقد أي اجتماع لهيئة الحوار منذ نوفمبر 2010.

وقد استمر توقف هذه الاجتماعات حتى يونيو 2012، حين دعا الرئيس اللبناني ميشيل سليمان لاستئناف هذه الاجتماعات بدعم من ملك السعودية حينها الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ومن الأمم المتحدة، حيث عقد بالفعل اجتماع الحوار الوطني، وصدر إعلان بعبدا[145]، الذي أكد أهمية دعم الجيش معنويا وماديا بصفته "المؤسسة الضامنة للسلم الأهلي، والمجسدة للوحدة الوطنية"، دون أن يتحدث عن سلاح حزب الله. ثم توقفت الاجتماعات منذ 20 سبتمبر 2012 بعد طرح سليمان رؤيته، حيث رفضت قوى 14 آذار المشاركة في الاجتماعات بعد اغتيال اللواء وسام الحسن، رئيس شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي فى 9 أكتوبر 2012[146].

وتضمنت رؤية سليمان عناصر لم تمثل تحديا مباشرا لسلاح حزب الله، حيث لم تدع إلى نزع سلاح الحزب، بل إلى "تنظيم" علاقة الحزب مع الجيش اللبناني، بحيث تبدأ وظيفة سلاح المقاومة بعد "بدء الاحتلال"، ونصت على أهمية التوافق من أجل "الأطر والآليات المناسبة لاستعمال سلاح المقاومة ولتحقيق إمرته، وإقرار وضعه بتصرف الجيش، المولج حصرا باستعمال عناصر القوة، وذلك لدعمه في تنفيذ خطته العسكرية، مع التأكيد على أن عمل المقاومة لا يبدأ إلا بعد الاحتلال".

ولم تحظ هذه الرؤية بتأييد من قوى 14 آذار أو حزب الله، فالخلاف بين حزب الله والقوى اللبنانية دار حول الهدف من الحوار، حيث رأت قوى 14 آذار أن الحوار هدفه مناقشة كيفية نزع سلاح حزب الله، ثم صياغة إستراتيجية دفاعية، بينما رأى حزب الله أن هدف الحوار هو التوصل لإستراتيجية دفاعية استنادا لصيغة "الجيش والمقاومة والشعب"، ومن ثم فإن الحوار يكون حول دور الحزب في هذه الإستراتيجية، حيث يرى نصر الله أن الحديث عن نزع سلاح الحزب "لا جدوى منه" سوى "رفع الاحتقان في الشارع"[147].

145– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، ، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة 28 يونيو 2012.
ونص الإعلان في 11 يونيو 2012 على مواصلة تنفيذ بنود اتفاق الطائف، وتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية وتجنيبه الانعكاسات السلبية للتوترات والأزمات الإقليمية ، والحرص على ضبط الأوضاع حول الحدود اللبنانية –السورية ، والالتزام بالقرار 1701، ودعم الجيش معنويا وماديا بصفته «المؤسسة الضامنة للسلم الأهلي والمجسدة للوحدة الوطنية». ومن الواضح سيطرة تأثيرات اشتباكات شمال لبنان على البيان كما أنه لم يشر لسلاح حزب الله. انظر: البيان الخاص باجتماع الحوار الوطني، مؤسسة الرئاسة اللبنانية، 11 يونيو 2012.
146– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، ، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة 27 فبراير 2013.
147– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 14 أغسطس2008 .

الملاحظة الثانية أن تحديد الوظيفة الدفاعية لحزب الله، تطلبت من نصر الله طرح رؤية حول العلاقة بين سلاح المقاومة والجيش اللبناني، على نحو يتسق مع رؤية نصر الله للدولة اللبنانية وللجيش اللبناني، حيث طرح نصر الله معادلة: "الجيش يحمي المقاومة، والمقاومة تحمي الجيش، والشعب يحمي الجيش والمقاومة"[148]، على نحو يؤسس إلى استمرار استقلال سلاح حزب الله، مع استمرار الجيش أيضا وفق تصوره لكونه "ضمانة حقيقية" للسلم الأهلي والدفاع عن لبنان[149]. كما لا يقتصر موقف نصر الله من المناقشات الدائرة حول سلاح الحزب على رفض نزع السلاح فقط، وإنما رفض تقييده بسلطات الدولة من خلال تحديد مناطق تواجده ودوره، وهذا ما نصت عليه رؤية سليمان[150].

ويشير الوزير فنيش، القيادي في حزب الله، إلى أن الحزب يرفض تحول المقاومة إلى لواء في الجيش اللبناني، على أساس أن الجيش "لايستطيع أن يكون مقاومة"، وأن دمج المقاومة في الجيش، سيخل بطبيعة الجيش كجيش، كما أنه سيخل بطبيعة المقاومة، فقوة المقاومة، وفقا له ناتجة عن "أنها مندمجة مع الناس".

وترى الباحثة، أن تصور نصر الله لعلاقة سلاح المقاومة بالجيش لم يقتصر على تنظيم العلاقة معه، وإنما امتد إلى إعادة تعريف دور الجيش، وحصره في وظائف محددة ليس لها علاقة بالدفاع عن لبنان، بحيث يتولى حزب الله وظيفة الدفاع، حيث يرى نصر الله أن ضعف الجيش اللبناني سواء في مواجهة إسرائيل أو في مواجهة المخاطر من سوريا، وتدني مستوى تسليحه يجعل وظيفته في الدفاع عن لبنان تفوق قدراته. ولذا رأى أن الوظيفة الأساسية لمؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية تنحصر في "الاحتكام إليها لمواجهة أي صدام داخلي" بين حزب الله والقوى اللبنانية الأخرى في طرابلس وغيرها، خاصة على ضوء الصراع في سوريا، أي أنه يتعامل مع الجيش كقوة مهمتها حفظ النظام والأمن الداخلي[151].

واتجه نصر الله كذلك لطرح تصوره حول مستقبل تسليح الجيش، حيث رأى أن الولايات المتحدة لاتريد أن يكون الجيش اللبناني قويا، واقترح فى هذا الإطار تسليح الجيش من قبل إيران. وتحدث كذلك عن إعادة بناء قدرات الجيش اللبناني من خلال نقل ما أسماه "مدرسة عسكرية للمقاومة" إلى الجيش اللبناني.

ويكشف مثل هذا التصور، عن هدف رئيسي لحزب الله، جوهره السعى إلى الهيمنة على المؤسسات الأمنية للدولة، وعلى الدولة ككل، على نحو يضمن للحزب توجيهها بما يحقق مصالحه كفاعل INSA، أي أنه يسعى لإعادة تعريف علاقته مع الجيش اللبناني، على نحو يضمن سيطرته على الجيش والدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن السياسات الفعلية لحزب الله عكست تراجع دور المقاومة المسلحة، والذي استقر كوظيفة رئيسية لسلاح الحزب طوال الفترة السابقة على حرب 2006، أي أنه بالنظر إلى السياسات الفعلية لحزب الله، لم يعد في مكونات هويته كونه «مقاومة مسلحة لإسرائيل» بل أصبح فاعلا مسلحا، وانتقلت علاقته مع إسرائيل من المواجهة إلى الهدنة[152]، فقد ظلت المقاومة «شعارا» يتم توظيفه من أجل إضفاء «شرعية على وجوده»، حيث يشير نعيم قاسم إلى أن سبب

148– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 14 أغسطس 2010.
149– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 14 أغسطس 2012.
150– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 25 مايو 2013.
151– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 25 مايو 2013.
152– تجدر الإشارة إلى اتجاه حزب الله لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية في أوروبا مثل تفجير يونيو 2006 في بلغاريا ، وتفجير قبرص في يوليو 2012، انظر:
Mathew Levitt, «Iran›s support for Terrorism in the Middle East», The Washington Institute for Near East Policies, 25

تبني حزب الله فكرة المقاومة نتج عن ظروف نشأة الحزب والتي تزامنت مع اجتياح إسرائيل للبنان، وعن «ضرورات التعبئة ضد الاحتلال وواقع لبنان»[153].

ويشير قاسم إلى أن «بقاء القدرة المقاومة» ضرورية حتى يستطيع «لبنان التصدي للأخطار المحتملة»[154]، وهو ما يعني كما ترى الباحثة، استمرار الاستخدام الرمزي لفكرة المقاومة في التوجهات المعلنة لحزب الله طالما ظل هناك تصور من قبل الحزب بوجود «أخطار محتملة» من قبل إسرائيل، خاصة وأن قاسم، تحدث عن استمرار المقاومة «بطرق مختلفة تنسجم مع طبيعة الظروف الميدانية –الجغرافية، وبالأساليب التي تفوت على إسرائيل تحقيق أهدافها، وبالاستفادة من الواقع السياسي الإقليمي والدولي»[155].

3 – دورة حياة الفاعل.. تحول حزب الله إلى فاعل مهجن Hybrid Actor

شهدت الفترة التي تغطيها الدراسة، تغيرا في الهوية المركبة الخاصة بحزب الله، خاصة بعد أزمة مايو 2008، والتفاعلات المرتبطة بها، على نحو جعله فاعلا مهجنا Hybrid Actor، يجمع بين استقلاله عن الدولة، من حيث موارده ونفوذه في المناطق التي يسيطر عليها، وسياسته الخارجية باستثناء قضية الصراع مع إسرائيل، وبين تمثيله في مؤسسات الدولة السياسية كشريك معطل، وكذلك الأمنية، على نحو أسس لمرحلة جديدة في دورة حياته كفاعل INSA متعدي للحدود ، يتسم بصورة رئيسية بتبعيته للدولة في سياستها تجاه إسرائيل[156].

وقد أثر هذا التغير في هوية حزب الله على سياساته تجاه قضية الصراع مع إسرائيل، في الفترة التالية على حرب 2006، وبتأثير من المصلحة الخاصة بالحزب، تخلى نصر الله عن استقلال سياسته الخارجية تجاه إسرائيل، واستقلال قرار المقاومة العسكرية المباشرة للاحتلال، وتبنى في المقابل، مبدأ التنسيق مع الدولة، بل قبول كونها الطرف المنوط به إدارة العلاقة مع إسرائيل، بالأدوات الدبلوماسية، سواء فيما يتعلق بتحرير ما تبقى من أرض لبنانية محتلة، أو بترسيم حدود الدولة اللبنانية معها، بما في ذلك الحدود البرية، والبحرية، ومناطق النفط والغاز المتنازع عليها معها في المياه الإقليمية[157]، مع التزامه بتنفيذ ما سيسفر عنه هذا المسار.حيث رأى نصر الله أن «الدولة هي المسئولة» عن تحرير الأرض، وطالب بوضع «إستراتيجية تحرير» للأرض اللبنانية لتكون مكملة لإستراتيجية الدفاع عن لبنان[158]. كما اتجه نصر الله في خطابه الرسمي، للتخلي عن صيغة المباراة الصفرية، في نظرته لإسرائيل، والقائمة على القضاء على وجودها، كما نصت على ذلك الرسالة المفتوحة، حيث أصبح حزب الله في توجهاته المعلنة، يقبل كأمر واقع حق إسرائيل في الوجود كدولة، وهذا على خلاف «الموقف العقائدي» كما أسماه نصر الله ، والذي «يبقى محفوظا»، والذي «لا يعترف أصلا بحق إسرائيل في الوجود»[159].

كما ارتبط بهذا التوجه لحزب الله، استمرار التزامه بما نص عليه القرار 1701، فيما يتعلق بجعل منطقة جنوب الليطاني منطقة

July 2012.

153– نعيم قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 443–444

154– **المرجع السابق**، ص 450

155– **المرجع السابق** ، ص ص 448–452

156– للمزيد انظر: إيمان رجب، « تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية: دراسة حالتي حزب الله وحركة حماس»، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 319–337.

157– تحدث نصر الله عن ذلك في خطابه الذي ألقاه في تاريخ 14 أغسطس 2011.

158– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 14 أغسطس 2010.

159– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ، 14 أغسطس 2011.

منزوعة السلاح، حيث اتجه لتعزيز وجوده في شمال الليطاني، ويشير تقرير مجموعة الأزمات إلى إعادة حزب الله نشر قواته إلى خط الدفاع الثاني وهو البقاع الشرقي[160]. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة، إلى أنه لم تتوافر أدلة على ادعاء إسرائيل بإنشاء حزب الله بنية عسكرية في الجنوب، تشمل مراكز قيادة وسيطرة ونقاط مراقبة ومرافق لتخزين الأسلحة ووحدات قتالية متخصصة[161].

وترى الباحثة، أن تراجع الوجود العسكري لحزب الله في منطقة الجنوب، التزاما بهذا القرار، لا يعني تراجع نفوذه في هذه المنطقة لصالح الدولة، حيث يظل حزب الله يتمتع بسلطة فعلية في الجنوب، نتيجة شبكة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها لأهل الجنوب منذ حرب 2006، وشعورهم بالولاء له خاصة بعد دوره في إعادة بناء ما دمرته الحرب، إلى جانب وجوده السياسي في هذه المنطقة، وقدرته على التأثير ليس على اللبنانيين فقط وإنما على الفصائل الفلسطينية الموجودة في الجنوب.

وجدير بالذكر أن قوات اليونفيل، لم تعد قادرة على القيام بمهامها في الجنوب، دون تنسيق ما مع حزب الله، فطوال الفترة من يونيو 2009 وحتى 26 يونيو 2013، تعرضت استنادا لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة لـ50 هجوما، شمل قطع طريق الدورية من قبل مدنيين، وتصوير قوات اليونفيل، ومحاولة تفجير سيارات اليونفيل، ومصادرة معدات القوات، وإلقاء حجارة على القوات، وتعطيل عملياتها، إلى جانب «عدد قليل من الحوادث» لتعقب عناصر اليونفيل[162].

ولذا اضطرت اليونفيل إلى تطوير آليات للتواصل مع حزب الله عن طريق الجيش اللبناني، ومع المسئولين المحليين الذي هم أعضاء في الحزب[163]. وأصبح تعاون حزب الله وتنسيقه مع الجيش واليونفيل ضروريا حتى يتمكنا من القيام بأدوارهما في الجنوب، ولذا تطالب عدة منظمات منها المجموعة الدولية للأزمات بتوسيع الآلية الثلاثية التي تشكلت وفق قرار 1701، لتضم حزب الله [164].

جدول رقم(2): عدد الهجمات على قوات اليونفيل في جنوب لبنان خلال الفترة2010-2013

السنة	2010	2011	2012	2013
العدد	12	14	13	11

المصدر: قامت الباحثة بتجميع هذه البيانات بالاعتماد على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، خلال الفترة، 26 فبراير –2010 26 يونيو 2013 ، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة.

160– المجموعة الدولية للأزمات، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

161– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بمتابعة تنفيذ القرار 1701، 1 يوليو 2010، و28 فبراير 2011،مجلس الأمن الدولي– الأمم المتحدة. انظر كذلك: تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، بتواريخ: 26 فبراير 2010، و1 يوليو 2010، و 27 فبراير 2013، و 14 نوفمبر 2012،مجلس الأمن الدولي– الأمم المتحدة.

162– انظر تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، طوال الفترة 26 فبراير 2010– 11 نوفمبر 2012 ، مجلس الأمن الدولي– الأمم المتحدة.

163– وينفذ هذه الهجمات في العموم مدنيون، استنادا لتقارير الأمين العام ، وهناك تقديرات بأنهم تابعون لحزب الله أو يخدمون حزب الله ، فتعطيل عمل اليونفيل يخدم الحزب، ولكن من الواضح أن حزب الله تجنب تحمل المسئولية المباشرة عنها كما انه لا يصدر بيانات تدين أو تتبنى هذه الهجمات، كما أن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، تفيد بأنه في بعض الحالات من يقطع طريق الدوريات يدعي أنه ينفذ أوامر السلطات المحلية، البلدية التي يسيطر على تشكيلها حزب الله، انظر: المجموعة الدولية للأزمات، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

164– **المرجع السابق**، ص 23.

ويمكن القول، إن التزام حزب الله بالتنسيق مع الجيش اللبناني في الجنوب، نموذج "اختباري"، لكيفية إدارته علاقته معه في المستقبل، حين يتم إقرار الإستراتيجية الدفاعية للبنان، وتشير التوجهات المعلنة لحزب الله، إلى أنه لن يلجأ لتحدي الجيش اللبناني أو الدخول في مواجهة معه في الجنوب، وهو ما يمكن تفسيره برغبة حزب الله في الاستفادة من احتمال فشل مسار الدولة، فاحتمال فشل الجيش في ردع إسرائيل، وفشل الدولة من خلال المدخل الدبلوماسي في تحرير الأرض، يدعم شرعية المقاومة المسلحة كبديل للمسار الدبلوماسي في المدى الطويل.

وتجادل هذه الدراسة، بأن هذا التغير في سلوك حزب الله تجاه الدولة، لا يمس بالطابع المعقد لعلاقة حزب الله مع الدولة اللبنانية، فتخلي حزب الله عن استقلال سياساته الخارجية عن تلك التي للدولة، فيما يتعلق بإدارة العلاقة مع إسرائيل، لا يعني خضوعه التام لها في القضايا الخارجية، أو اعترافه بقوة الدولة اللبنانية، أو بسلطتها عليه. ولعل هذا يفسر عدم نص الوثيقة السياسية لحزب الله 3 نوفمبر 2009، على أي التزام من حزب الله بسلطة الدولة وقوانينها واكتفى بالحديث عن "وطننا لبنان"[165]، وكذلك يفسر تبنيه سياسات مستقلة عن تلك التي للدولة فيما يتعلق بالصراع في سوريا.

كما ظل نصر الله يصور الدولة اللبنانية على أنها الدولة الضعيفة، ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد لضعف الدولة اللبنانية استنادا لخطابات نصر الله. يتمثل البعد الأول في عدم امتلاك الدولة اللبنانية بما في ذلك الجيش اللبناني، قدرة على ردع إسرائيل، "الإسرائيلي عندما ينظر إلى لبنان يخاف من هذا الموجود (سلاح المقاومة)، حيث يرى نصر الله أن هذه الدولة "لا تحمي وطنا، ولا تدافع عن بلد، ولا تردع عدوا"[166].

ويتمثل البعد الثاني في عدم قدرة الدولة على فرض سلطتها في كامل لبنان، حيث يرى نصر الله أن الدولة لا تزال "دولة مناطق"[167]، غير قادرة على فرض هيبتها. وينصرف البعد الثالث إلى عدم قدرة الدولة على توفير شبكة الخدمات لأهل الجنوب أو إعادة بناء الجنوب بعد حرب 2006، وهو الدور الذي قام به حزب الله، حيث أشار نصر الله إلى أن ما تحقق كان "بفعل جهود شخصية ومهابشة، ومطالبة من قبل الرئيس الأستاذ نبيه بري، وضمن لعبة الدولة والسلطة الموجودة في لبنان"[168].

ورغم تبني حزب الله لهذه الرؤية، ظل نصر الله على مستوى التوجهات المعلنة، يرى أن وجود الدولة أيا كانت "أفضل من ألا تكون هناك دولة، الدولة أفضل من أي فراغ، والدولة افضل من أي فوضى"[169].

كما عملت السياسات الفعلية لحزب الله، على إضعاف الدولة اللبنانية، فطوال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، استخدم حزب الله سلاحه لإضعاف الدولة، من خلال الدخول في مواجهات مسلحة مع القوى اللبنانية، على نحو يمثل خروجا على مبدأ أن السلاح "للمقاومة وأي سلاح يستخدم في الاقتتال الداخلي فتنة"[170]، وهو ما مثل تحديا لسلطة الدولة وقدرتها على فرض النظام واحتكار الاستخدام الحصري للقوة.

165- أقر هذه الوثيقة المؤتمر الثامن لحزب الله ، وهي تبين الرؤية السياسية للحزب.
166- خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، 2 أغسطس 2013.
167- **المرجع السابق.**
168- المرجع السابق.
169- **المرجع السابق.**
170- نعيم قاسم ، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

وقد عد الأمين العام للأمم المتحدة تكرار هذه المواجهات "تحديا" لقدرة الدولة على بسط سلطتها[171]، و"عقبة"[172]، وتهديدا مستمرا لسيادة لبنان واستقراره"[173]. فخلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، تكررت أعمال العنف والاشتباكات التي تورط فيها حزب الله مع المعارضة لأغراض خاصة بمناطق النفوذ، أو على خلفية تدخله في سوريا.

فعلى سبيل المثال،في 24 أغسطس 2010، حدثت مواجهات بين مناصري الحزب وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية الأحباش، وهي جماعة سنية متحالفة مع المعارضة، وأدت إلى مقتل ثلاثة عناصر من حزب الله[174]. كما دخل حزب الله بعد معركة القصير 9 يونيو 2013، في مناوشات مسلحة مع أنصار أحمد الأسير في صيدا[175]، و يزيد التوتر على مستوى التوجهات المعلنة بين حزب الله وجماعة الأسير، والجماعات السنية المسلحة الموالية له، من احتمال تكرر المواجهات المسلحة على أسس طائفية في لبنان[176].

وترى الباحثة، أن هذه السياسة أحدثت بدورها تغيرا في مكونات الهوية المركبة الخاصة بحزب الله، خاصة فيما يتعلق بدوره في قضية الصراع مع إسرائيل، وارتبط استقرار هذا التغير في إدارة الحزب لهذه القضية طوال الفترة التي تغطيها الدراسة، من حيث تخليه في سياساته الفعلية عن سياسات المسارين المتوازيين، والتزامه بمسار الدولة في إدارتها استنادا لقرار مجلس الأمن الدولي 1701، وكذلك دخوله عمليا في هدنة طويلة مع إسرائيل، بعد أن أصبح دور سلاحه هو الدفاع عن لبنان وردع إسرائيل، بعوامل محددة،منها ارتفاع تكلفة الدخول في مواجهة مع إسرائيل، وكذلك الضغوط التي تمارسها القوى اللبنانية، والتي لم يعد الحزب قادرا على عقد تحالف معها، يوفر له «شرعية» للاستمرار كفاعل مسلح وإثني وممثل في مؤسسات الدولة ومستقل عنها في الوقت ذاته، خاصة وأن هذه القوى لم تعد تقبل باستمرار سلاح الحزب كسلاح مستقل عن الدولة، فتحالف الحزب مع القوى الأخرى في لبنان هش وغير قوي، بما في ذلك تحالفه مع التيار الوطني الحر الذي يقوده ميشيل عون، والذي عبر صراحة عن رفضه تدخل حزب الله في سوريا.

وترى الباحثة، أنه يصعب الرجوع عن هذا التغير في هوية حزب الله إلا في حالات الحسابات الخاطئة، التي قد تؤدي إلى «حرب غير متعمدة»[177]. وترى الباحثة كذلك أن ما يعزز استقرار هذا التغير أيضا قبول قوى «الآخر المهم» له، ممثلة في قوى 14 آذار، والقوى المتحالفة مع حزب الله في إطار تحالف 8 آذار، وهو ما انعكس في تأييدها البيان الحكومي الخاص بحكومة سلام تمام، والذي نص على «واجب» الحكومة اللبنانية في تحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية، مع «التأكيد على الحق للمواطنين اللبنانيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ورد اعتداءاته واسترجاع الأراضي المحتلة»، وهو ما فسر على أنه غطاء سياسي لسلاح حزب الله[178].

171– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، 1 نوفمبر 2010،مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة.

172– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701، 28 فبراير 2011، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة.

173– تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701 ، في تواريخ: 28 فبراير 2012، و14 نوفمبر 2012، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة.

174– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار 1701 ، 1 نوفمبر 2010، مجلس الأمن الدولي–الأمم المتحدة.

175– انظر على سبيل المثال، « رجل الدين السني أحمد الأسير يهدد باللجوء إلى "الخيار العسكري" ضد "حزب الله" "، **فرانس 24**، 20 يونيو 2013: http://www.france24.com/ar/20130619

176– شفيق شقير، «معركة القصير السورية: تبعات تدخل حزب الله اللبنانية والإقليمية»، **مركز الجزيرة للدراسات**، 8 مايو 2013: http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/20135711716642298.htm

177– المجموعة الدولية للأزمات، «طبول الحرب . . إسرائيل ومحور المقاومة»، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 19–20.

178– أكد ذلك عدد من القيادات اللبنانية الذين قابلتهم الباحثة. انظر: مقابلة أجرتها إيمان رجب مع النائب ناجي غاريوس، النائب عن التيار الوطني الحر في مجلس النواب، بيروت، 19 أبريل 2014؛ مقابلة أجرتها إيمان رجب مع معن بشور، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي في لبنان، بيروت، 17 أبريل 2014؛ مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشئون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت ، 17 أبريل 2014.

خاتمة: «إعادة التفكير» في مداخل التأثير في سلوك الفاعلين INSAs المتعدين للحدود

إن ما يبذل من جهود تطبيقية خاصة بدراسة حالات محددة من INSAs، يظل مفيدا، لاسيما مع تزايد تأثيرهم في إقليم الشرق الأوسط، في السنوات الأخيرة، حيث يشير معهد هيديلبيرج الدولي لتحليل الصراعات، في تقريره السنوي، إلى أن الفاعلين من غير الدول بأنواعهم المختلفة يلعبون دورا مهما في استمرار حالة الصراع في الإقليم، على نحو أدى لتزايد عدد الصراعات الداخلية التي يتم رصدها سنويا، مقارنة بعدد الصراعات بين الدول، مع مشاركة حالات معينة من الفاعلين من غير الدول في صراعات بين الدول، مثل حزب الله وحركة حماس[179]، وبالتالي أصبحوا عاملا مهما في التأثير على مستوى الأمن والاستقرار في الإقليم.

وتظل دراسة محددات سلوك هذا النوع من الفاعلين في إقليم الشرق الأوسط مهمة، للدوائر الأكاديمية والسياسية على حد سواء، حيث إن تزايد تأثير الفاعلين INSAs في التفاعلات الداخلية، والإقليمية، يثير تساؤلات خاصة بكيف يمكن للدولة، التي تظل الفاعل الرئيسي، التأثير في سلوكهم؟ خاصة من قبل الدول التي تتأثر بسياساتهم[180]. ويمكن القول، أن هذه المسألة في الأدبيات، تعد محط جدل، على نحو يمكن معه التمييز بين اتجاهين، يتمثل الاتجاه الأول في إعلاء أهمية الدمج الديمقراطي لهذا النوع من الفاعلين في الداخل على نحو يعزز من كونه فاعلا مهجنا Hybrid Actor، وذلك بافتراض أن هذا الدمج يحدث نوعاً من الاعتدال moderation في توجهاته فتصبح أقل راديكالية. وأن أي دولة تريد أن تؤثر في سلوكهم يمكنها أن تفعل ذلك من خلال استهداف الحكومة الممثل فيها الفاعل بسياسات عقابية، وتكمن مشكلة هذا المدخل في أنه يؤدي إلى إضعاف الدولة في المدى المتوسط.

وينتج عن تبني هذا المدخل أيضا، أن تصبح المصلحة الإستراتيجية للفاعل مرتبطة بالحفاظ على طبيعته المهجنة، وبالبحث عن صيغة تضمن توظيف الدولة وموارها ومؤسساتها لتحقيق غايات الفاعل وأهدافه، دون المساس باستقلاله عنها كفاعل INSA، سواء تحت اسم "حزبنة" الدولة كما في حالة حزب الله، حيث يطرح حزب الله دوره في إعادة بناء الدولة، من خلال مشروع "الدولة القوية، القادرة، العادلة، المقاومة، المطمئنة التي يشعر كل اللبنانيين أنها تمثلهم"، حيث يعد دور حزب الله في بناء هذه الدولة دورا مهما[181].

ويترتب على ذلك أن يصبح، تقليص تمثيله في مؤسسات الدولة، أو إقصاؤه من الحكومة، أي التراجع عن التغيير، خطا أحمر لايقبل به الفاعل، ولكن اتخاذ القوى الأخرى خطوات في اتجاه تخطي ذلك الخط الأحمر، قد يرتب رد فعل غير متوقع من الفاعل. ففي حالة حزب الله، كان قرارا أزمة مايو 2008 أول خطوة تتخذها الحكومة اللبنانية في مواجهة استقلال سلاح حزب الله، وهو ما رد عليه حزب الله بطريقة لم يتوقعها أحد، وأجبر الحكومة على التراجع عن القرارين[182].

179– See: Heidelberg Institute for International Conflict Research, **Conflict Barometer report of 2013**, p.101; **Conflict Barometer report of 2012**, p.101, **Conflict Barometer report of 2011**, p.92, **Conflict Barometer report of 2010**, p.75, **Conflict Barometer report of 2009** , p. 72.

180– للمزيد حول تزايد أهمية الفاعل المختلط، انظر: إيمان رجب(محرر)، « Hybrid Actor: تزايد تأثير الفاعل المهجن ومداخل التعامل معه في الشئون الدولية"، **ملحق مفاهيم المستقبل–دورية اتجاهات الأحداث**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بأبوظبي، العدد 4، نوفمبر 2014.

181– خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في 14 أغسطس 2006. انظر أيضا: نعيم قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 484–488.

182– للمزيد حول أزمة القرارين وكيفية إدارة حزب الله لها، انظر: إيمان رجب، « تأثير الهوية على سلوك الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية.. دراسة حالتي حزب الله وحركة حماس»، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 201–218.

وهذا الوضع ينطبق على حالة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، فبعد ثورة 25 يناير 2011، لم تتخل الجماعة عن التنظيم الخاص بها، وأنشأت حزب الحرية والعدالة، كجناح سياسي تشارك من خلاله في الانتخابات الرئاسية، وظلت الجماعة بهياكلها قائمة، وبمواردها المالية، بل ومارس أعضاء مكتب الإرشاد في الجماعة، وليس أعضاء الحزب، دورا رئيسيا في صنع القرار في مصر،بعد فوز مرشح الإخوان في انتخابات الرئاسة في يونيو 2012. فعلى سبيل المثال، تولى عصام الحداد، الذي شغل منصب مساعد الرئيس للعلاقات الخارجية، والمهندس خالد القزاز مستشار الرئيس للشئون الخارجية، إدارة الملفات الرئيسية في السياسة المصرية، وهما من أعضاء تنظيم الجماعة، وليس الحزب. كما كان هناك دور رئيسي لنائبي المرشد العام للجماعة خيرت الشاطر، و حسن مالك مع رجال الأعمال.

كما عملت الجماعة طوال فترة حكمها يونيو 2012 – يونيو 2013 على التأثير على توجهات الدولة الخارجية بما يعكس سياستها، ومصالحها الخاصة، وليس مصالح الدولة، فعلى سبيل المثال،توترت العلاقة بين مصر والإمارات في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي، حتى وصلت إلى مستوى الأزمة، كما قامت الجماعة بإحلال تحالف إستراتيجي مع قطر وتركيا، وحماس محل العلاقات الإستراتيجية التي استقرت بين مصر ودول الخليج، طوال الفترة السابقة على ثورة 25 يناير 2011، بحيث لم تر الجماعة في الدولة المصرية ومصالحها قيدا على سلوكها، لاسيما وأنها سعت لاختراق مؤسسات الدولة من خلال مشروع التمكين، أو ما يعرف بالأخونة. وقد نجحت جزئيا في ذلك.

وقد عدت الجماعة خروجها من السلطة بموجب ثورة يونيو 2013، مهدداً لبقائها كفاعل مهجن، مما دفع قيادات الجماعة لاتباع سياسات صدامية مع النظام الجديد في مصر، بل ومع الدولة، تقوم على العنف بدون حدود، ووصل إلى مستوى تنفيذ عمليات إرهابية، شملت اغتيالات وتفجير مقار أمنية، واستهداف عناصر الأمن في نقاط التفتيش، فضلا عن محاولات تفجير منشآت مدنية مثل كلية الحقوق في جامعة القاهرة، ومحاولات تفجير خطوط السكك الحديد وأبراج الكهرباء.

وينصرف الاتجاه الثاني، إلى عزل الفاعل، ووضعه على قوائم الإرهاب، وتوجيه ضربات عسكرية لبنيته التحتية ولمناطق السكان الموالين له، وقد اتبعت هذه السياسات إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، خلال خريف العام 2001[183]، ولم تكن سياسة فعالة، كما أن شن إسرائيل حرب يوليو 2006 لم يضعف حزب الله، بل أضعف الدولة اللبنانية[184].

وتقدم الباحثة، تصورا مختلفا للتعامل مع هذا النوع من الفاعلين يستند إلى أن التعامل مع حزب الله وغيره من INSAs المتعدين للحدود، يكون في سياق أنهم قوى لها وزن ما في الداخل، ولهم نفوذ وسلطة يمارسونها في مناطق محددة من الدولة، وأحيانا لاتكون أبعاد هذا النفوذ واضحة في الظروف العادية، وقد تتكشف في أول مواجهة بينهم وبين الدولة. وبالتالي يكون التعامل معهم كمعطى موجود قادر على التكيف مع الظروف المحيطة، وله قدرة على الحفاظ على موارده المالية، بصورة مستقلة عن الدولة، حتى وإن كانت هناك عقوبات موقعة دوليا ضدهم[185].

183– Judith Palmer Harik, **Hezbollah**: **The Changing Face of Terrorism**,(NewYork: I.B. Tauris & Co. Ltd., 2004), pp. 193–194.

184– Evan Braden , p. 521.

185– Matthew Levitt, « Financial setbacks for Hamas », **Policy Watch No 1436**, The Washington Institute for Near East Studies, Dec. 3, 2008.

كما يكون التعامل معهم من منطلق، أن كلا منهم فاعل رشيد له مصلحة محددة تؤثر على سلوكه، وهي تتمثل في حالة حزب الله على سبيل المثال في الحفاظ على الوضع الحالي، أي تمثيله في الحكومة وفق صيغة الثلث المعطل والاحتفاظ بسلاحه.

وفي هذا السياق، يمكن طرح ثلاثة مداخل للتأثير في سلوك الفاعلين INSAs، يتمثل الأول في السماح باستمرار انخراط الفاعل من خلال جناحه السياسي في النظام السياسي وفق سقف محدد لايسمح له بالسيطرة على السلطة التنفيذية، ففي المدى القصير، يجعل انخراطه التعامل معه سهلا، حيث يضمن انكشاف مفاصل التنظيم وشبكة موارده. وتجنب المشاكل المترتبة على هذا الانخراط، فيما يتعلق بتماسك الدولة ومستقبلها، يتوقف على قوة القوى السياسية الأخرى، وقوة مؤسسات الدولة.

وينصرف المدخل الثاني، لاسيما في حالة الفاعل المهجن Hybrid Actor، إلى التأثير على نصيبه في السلطة، وتمثيله في مؤسسات الدولة، بهدف التأثير على سلوكه تجاه القضايا الخارجية، التي لا تمثل مصدر تهديد حقيقي له، كما يعد التهديد باستبعاده من الحياة السياسية دافعاً له ليكون مرنا تجاه قضايا التغيير الداخلي. ولكن تحقق ذلك، يتطلب وجود دولة قوية، تستطيع أن تتبع سياسات تهدد نصيب الفاعل من السلطة في داخل الدولة التي ينشط فيها. وبالتالي، فإن المساس بهذا النصيب هو المتغير الحاكم. وتجدر الإشارة، إلى أن هناك دراسات ترى أهمية الضغط على حلفاء الفاعل الخارجيين من أجل تغيير سلوكه في الداخل[186]، وترى الباحثة، أن هذه الضغوط مهمة، ولكنها ليست متحكمة على نحو رئيسي في سلوك الفاعل.

إلى جانب ذلك، يعد تعزيز مشكلة الشرعية للفاعل، من خلال التعامل مع الحكومة أو الدولة، وليس معه، وتوجيه "اللوم"، وتحميل المسئولية، والحديث المستمر عن "عدم رشادة" الفاعل، من الضغوط التي تحدث تغييراً في سلوكه، كما تكشف عن ذلك حالة حزب الله أثناء حرب 2006، لاسيما في القضايا الخارجية، التي لاتمثل مصدر تهديدا وجودي للفاعل.

ويتعلق المدخل الثالث، بتعزيز أزمة بقاء الفاعل، فالتأثير في سلوك الفاعل في هذه الحالة، يكون هدفه أن يقبل بتوازن القوى الجديد، ونظرا لأن الفاعل عادة لايقبل بذلك كما سبقت الإشارة، فإن التأثير على سلوكه يكون من خلال تعميق أزمة البقاء للفاعل، من خلال اتباع سياسات تهدد مكونات الهوية المركبة التي يرتكز عليها، سواء المادية، أو غير المادية.

186– يشير بلال صعب، أن ما يؤثر على مستقبل حزب الله هو المتغير الإيراني، وهو القادر على إنهاء تسليحه. انظر:

Bilal Y. Saab, .,»Rethinking Hezbollah›s Disarmament«, **Middle East Policy Council Journal**,Fall 2008.